

## نظرية سرب الاوز الطائر (الاسيوية) ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي (السياسات الصناعية الجديدة في العراق)

أ.م.د. الدكتور مناضل عباس حسين الجواري  
جامعة كربلاء-كلية الادارة والاقتصاد

### الملخص:

تعد نظرية الاوز الطائر نموذج تنموي رائد في حقل التنمية الصناعية حصرا وهو بمثابة الاساس الذي بنيت عليه تجربة النمور الاسيوية (دول النمور) التي ذاع صيتها في ثمانينات القرن الماضي، حيث تمثل النظرية التنمية الصناعية بأسراب الاوز الطائرة التي تسير بانتظام وعلى شكل ( V ) وتقود هذا السرب (الدول المحيطة ) اليابان كقوة اقتصادية تتمتع بالقوة والمنعة (السرب الطائر الاول) ثم تليها باقي الاسراب المنتفحة منها اقتصاديا. اذ تمثل النظرية الكيفية التي تنتقل بها الصناعات وفق مبدأ التطور من دولة لاخرى، وتعد التجريبتين الكورية والماليزية نموذجين يشار اليهما بالبنان بالاستفادة من هذه النظرية، ويمكن للاقطار العربية (ومنها العراق) الاستفادة من نظرية الاوز الطائر بالتوجه نحو الصادرات (التوجه التصديري) واعادة هيكل الصادرات فيها واعتماد سياسات صناعية جديدة .

### Abstract:

The theory of flying geese model development pioneer in the field of industrial development exclusively It serves as the foundation on which is built upon the experience of the Asian Tigers countries (Tigers) made famous in the eighties of the last century, representing the theory of industrial development geese plane going regularly and in the form of (V) and lead this Squadron (surrounding countries) Japan as an economic power enjoyed by force and the (Squadron Flying first) and then followed by the rest of the swarms beneficiary of them economically. as representing theory how transmitted by industries according to the principle of evolution from one country to another, and longer trials Korean and Malaysian models referred to as stigmatized benefit from this theory, and diameters can Arab (including Iraq) to take advantage of the theory of flying geese move towards exports (export-oriented) and re-export structure and the adoption of a new industrial policies.

### المقدمة:

ان العراق كدولة نامية تعاني من مشاكل جمة في اقتصادها الصناعي خصوصا والعالم يعيش في زمن المتغيرات الاقتصادية الجديدة والتي تهدف إلى الانفتاح الاقتصادي الكامل في عصر التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية، وقد زادت حدة هذا التوجه بفرض سياسات الحماية التجارية من قبل دول المنظومة الغربية الامر الذي يشكل عقبة كبيرة للدول النامية ومنها العراق بحكم ارتباطاته التجارية والاقتصادية مع الخارج

وعلى الرغم من وجود امكانيات قيام الصناعة في العراق وهيكل للصناعة التحويلية والموارد الاقتصادية (الطبيعية والمادية والمعدنية ) غير المستغلة الا ان المنتجات العراقية تمتاز بغياب القدرة التنافسية والبنية التصديرية وارتفاع تكاليف الانتاج وصعوبة الحصول على المعلومات وغياب الاطار المؤسسي، رغم الديناميكية النسبية التي تمتاز بها والتي تأثرت بالمستوردات من السلع الاجنبية المختلفة التي دخلت السوق المحلية العراقية بعد ( 2003 )، ان المناخ ملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية واعادة صياغة سياسة صناعية حديثة تصلح للامد الطويل لزيادة اسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي (G.D.P) بصورة نسبية وفي تلبية احتياجات الطلب المحلي بشكل مطلق وتعزيز التصدير في عالم يقوم على تحرير التجارة والمنافسة والنوعية ( quality )، وعليه فا البحث يناقش معرفة كيف يمكن للعراق الاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول الاسيوية والتي اخذت بنظرية الازو الطائر للتحويل نحو التصنيع التصدير يوما هي الاستراتيجية المطلوب اعتمادها في هذا الاتجاه او كما هو متعارف تقليديا ان يقوم الازو بالطيران في شكل أسراب متتالية قد يصل عددها إلى ثلاثة أو أربعة أسراب.. ويقوم بقيادة السرب الأقوى منهم.. ويعرف السرب الأول او السرب السابق، والأخير يعرف بالسرب اللاحق، والوسط يعرف بأنه السرب التالي، وتأسيسا على ماسبق فان البحث يعاني من الاشكالية الآتية:

#### اشكالية البحث:

يعالج البحث الاشكالية الآتية:

(تعاني معظم الاقطار النامية ومنها الاقطار العربية من ضعف المامها فيما يتعلق بكيفية الاستفادة من التجارب العالمية في حقل التنمية الصناعية واكتساب الميزة التنافسية للقطاعات الاقتصادية التصديرية وتطبيق النماذج الرائدة في اقتصاداتها).

#### اهمية البحث:

يكتسب البحث اهميته من المكاسب التي تحظى بها دول العالم وخاصة النامية منتطبيقاتها للنظريات والنماذج التنموية الناجحة عالميا مثل نظرية الازو الطائر في عملية التصنيع والتأسيس لتنمية صناعية حديثة قائمة على المنافسة والجودة

#### هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على نظرية الازو الطائر وكيفية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي من خلال المزايا الايجابية لهذه النظرية في دفع التصنيع مع ذكر لبعض التجارب الدولية في هذا السياق.

#### فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الآتية:

(هناك مزايا ايجابية لنظرية الازو الطائر في ارساء اساس حديثة للتنمية الصناعية للبلدان تم الاستدلال عليها من دراسة بعض التجارب الدولية مع محاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي)

#### منهجية البحث:

اعتمد الباحث اسلوب المقارنة بين واقع الصناعة التحويلية في العراق وتجارب الدول الاسيوية واستخلاص النتائج التي يمكن الاستفادة منها في الاقتصاد الصناعي التحويلي العراقي وكذلك تم استخدام الاسلوب الوصفي والاستقرائي النظري لدراسة البحث.

**هيكلة البحث:**

من اجل الاحاطة العلمية بموضوع البحث توجبت دراسته على النحو الاتي:

المحور الاول: نظرية الاوز الطائر (المفهوم والاهمية).

المحور الثاني: بعض التجارب الدولية ذات العلاقة بنظرية الاوز (التجربة الكورية والماليزية).

المحور الثالث: محاولة الاستفادة من النظرية في الاقتصاد العراقي.

الخاتمة.

المراجع العلمية.

**المحور الاول: مفهوم النظرية واهميتها:**

لقد وضع العالم الياباني ma كانامه (Ginama) عام (1937) تصورا لنموذج تنموي راند في حقل التنمية الصناعية هو نموذج الاوز الطائر والذي يعده الاقتصاديون الاساس الذي بنيت عليه تجربة جنوب شرق اسيا او النمور الاسيوية وانتشرت هذه النظرية في ثمانينيات القرن الماضي على يد الاقتصادي (كمنكز)، اذ تمثل النظرية التنمية الصناعية لدول النمور الاسيوية باسراب الاوز الطائرة المتمثلة بالحرف ( V )، وتتقدم اليابان هذه الاسراب جميعها حيث يمثل السرب الاول (كوريا الجنوبية، تايبوان، هونككونك، سنغافورة، والسرب الثاني (ماليزيا وتايلند واندونيسيا) اما السرب الثالث فيمثل (كمبوديا وفيتنام) وتتوقف المسافة بين الاسراب على سرعة الطيران والارتفاع عن سطح الارض وسير الاسراب الطائرة يكون بشكل سهم يتقدمه قائد السرب ذو القوة والمتانة والمنعة الاقتصادية المتمثل باليابان وباقي الاسراب هي الدول المحيطة تمثل القواسم المشتركة والمتعاونة اقتصاديا مع اليابان ( 1 )، وتعد هذه النظرية ( Flying Geese theory ) اختراقا لنماذج التنمية الصناعية التي طرحها الغربيون فهي نظرية تستهدف اللحاق بركب النهضة الصناعية والاقتصاديات الصاعدة، اذ كانت صناعة النسيج ثم الصلب ثم السيارات نقطة الانطلاق لهذه الدول مع الاخذ بنظر الاعتبار تبادل الخبرات التقنية والتبادل التجاري القائم على المنافسة والاستعلام عن الشركات ( 2 ) ولا بد من تسجيل بعض النجاحات الفريدة منها استقطاب قرية (سايبير جابا) للعقول المبدعة والذكية في ماليزيا لانتاج الشاشات الذكية عالية الجودة والطاولات الواسعة التي تتسع لعشرات الافراد والتي تعمل بتقنية (Hi-Tic) والتصميمات ثلاثية الابعاد (D3) وغيرها، ودرست ماليزيا الازمات في دول العالم وكيفية ادارتها ومعالجتها ثم لجأت إلى اليابان والهند والصين للحصول على التقنية العالية ( Hi-Tic ) السالفة الذكر بعد ان اغلق الغرب ابوابه امامها وعالجت ماليزيا الاختناقات المرورية بالمسح الجوي بالطائرات واعتماد طرق السير السريع ( High way ) والاهتمام بالبنى التحتية وتطويرها (3)، وترى النظرية ان الدول الناهضة (السرب اللاحق) تمثل صناعات اقل تطورا مقارنة بصناعات (السرب السابق) التي تفوقها في التطور الاقتصادي، فاليابان مثلا كانت تستورد النسيج من بريطانيا ثم تحولت إلى منتج للنسيج وطورت صناعات كثيفة رأس المال وعالية التقنية مثل صناعة السيارات والالكترونيات وانتقلت صناعة النسيج إلى السرب الاول من الاوز (كوريا وجماعتها) بالاستفادة من خبرة اليابان ومحاكاة نموها وبدأت تنتج النسيج وصناعات كثيفة رأس المال وعالية التقنية ثم انتقلت صناعة النسيج إلى السرب الثاني ويتكرر العملية تنتقل صناعة النسيج إلى كمبوديا وفيتنام (السرب الثالث) (4)، وتقدم نظرية الاوز الطائر تفسيراً لدورة المنتج في التنمية الاقتصادية حيث تبدأ المرحلة الاولى باستيراد البلد الناهض للسلعة من البلد المتقدم (اليابان) اليابق في النمو الاقتصادي، وتليها المرحلة الثانية

التي ينتج فيها البلد الناهض (كوريا او ماليزيا مثلا) السلعة محليا بمحاكاة البلد المتقدم واستيراد تقنيته ثم المرحلة الثالثة والاخيرة وهي ان يقوم البلد الناهض بتصدير السلعة للخارج وخاصة للبلدان الاقل نموا. ( 5 ) المحور الثاني: بعض التجارب الدولية (الاسيوية) ذات العلاقة بنظرية الازور الطائر:

اولا:نبذة مختصرة عن اقتصاديات جنوب شرق اسيا(النمور الاسيوية):

لقد اذهلت هذه التجربة دول العالم عندما استطاعت ان تحقق طفرة نوعية في حقل التنمية خلال مدة(25) عاما واخذ المديح ينهال عليها من قبل اقتصاديي العالم ومن المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير كوصفة شافية للاقتصاديات المتخلفة للخلاص من التخلف، لكن هذه الاقتصاديات تعرضت فجأة لازمة اقتصادية عام (1997) عصفت بها مخلفة مشاكل اجتماعية واقتصادية ومازق خطيرة هوت الاسواق المالية فيها إلى الحضيض وانهارت اسعار الصرف للعمات وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي واداء الصادرات وارتفعت معدلات البطالة الامر الذي جعلها ترضخ لوصفات صندوق النقد الدولي والاقتراض منه(6)، وبالتمعن باسباب نجاح هذه التجربة فاننا نكون امام جملة من العوامل الداخلية والخارجية فمن العوامل الداخلية الوفرة النسبية للموارد البشرية والاقتصادية وتوفر السياسات الاقتصادية الكلية الناجحة مثل عنصر العمل الرخيص واستخدامه في الصناعات التصديرية (الخفيفة) في خمسينيات القرن الماضي، ان الميزة النسبية هذه تم الحفاظ عليها لمدة ليس بالقصيرة بسبب اجراءات حكومية عدة نذكر منها توفر الغذاء باسعار رخيصة واعتماد سياسات كلية لمحاربة التضخم وغياب قوانين الحد الأدنى للاجور، وبالتالي فان تكاليف الانتاج الصناعي التحويلي باتت منخفضة للغاية، ان باقي الموارد الاقتصادية باستثناء عنصر العمل كانت تتسم بالندرية فكانت هذه الدول تستورد الغذاء والمواد الاولية للصناعة من الخارج مما جعلها تعاني من عجز في ميزان المدفوعات خصوصا في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي(7)، اما فيما يخص السياسات الاقتصادية الكلية المعتمدة فتمثلت بالبنية التحتية القوية والاستثمار في العنصر البشري والسياسات النقدية والمالية لمحاربة التضخم والاهتمام بالصناعات التصديرية وتجنب الوقوع في المديونية الدولية بتقليل فجوة الموارد الاقتصادية ففي سنغافورة لم تتعدى خدمة الدين (0.5%) من حصيله الصادرات عام (1988) في حين كانت تتراوح (70%-25%) في البلدان النامية، وكان معدل الادخار (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) (33%) في هونك -كونك، (36%) في كوريا الجنوبية، (40%) في سنغافورة عام (1995)، كذلك اعتمدت هذه الدول سياسة تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر (8)

ثانيا: بعض التجارب الدولية الاسيوية:

١: التجربة الكورية:

عند ذكر التجربة الكورية لابد لنا من ان نقف اجلالا عند هذه التجربة التي كان حالها يشبه حالنا فقد سخرت مواردها المتاحة لتحقيق انجازات غير مسبوقه لتصل إلى قمة صناعية لذلك فهي تستحق الاحترام والوقوف، فقد عجزت امم من تسلق سنامها اوخذو حذوها وعندها الامكانيات والقدرات والموارد ذاتها (9)، وقبل الولوج إلى الدروس والعبر المستفادة يجدر بنا ان نقدم كوريا الجنوبية كامة متحضرة قبل ان تكون القوة الاقتصادية رقم (12) على المستوى العالمي، اذ عانت كوريا من الاحتلال الياباني الذي انتهى عام (1945) وكانت الموارد الكورية لاتتعدى التكنستن والفحم والحديد، فهي منطقة احراش وغابات تم ازلتها بسبب الحرب الكورية (10)، وبسبب تقسيم شبه الجزيرة الكورية ازدادت الهجرة من الجزء الشمالي إلى الجنوبي وفقد الانتاج من الحديد والصلب وبقية المعادن وزيادة الانتاج الزراعي، وسببت الحرب الكورية (1959) إلى تدمير

حوالي نصف الطاقة الصناعية ونظام المواصلات والنقل وبناء السفن، ولمواجهة ذلك اعتمدت الدولة سياسة احلال الواردات وعدم انخفاض الاستهلاك بانتاج السلع الاستهلاكية وكذلك اعتمدت سياسات سعرية واسعار صرف مختلفة للعملة كاسلوب حمائي ورفع التعريف الكمركية على الاستيرادات من السلع كهدف اول لها اما الهدف الثاني فكان بالسعي للحصول على التمويل الخارجي والمساعدات لبناء البنى التحتية المدمرة واقامة الصناعات ( 11) إلا أن الشيء الأهم في دراسة التجربة الكورية الجنوبية، هو التركيز على الظروف الزمانية التي مرت بها هذه التجربة، لأنها قد تُعطي الإشارة الخاطئة خاصة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة كالعولمة وتدويل الأزمات وأحادية القطب، ولهذا فإن النمو السريع الذي تحقق لليابان مثلاً لم يكن ليتحقق لولا أن الخبرات الفنية والإدارية والشبكات الصناعية لم تتضرر بذات الدرجة مقارنة بالبنية التحتية، وكذلك الحال بالنسبة لكوريا الجنوبية حيث تم تدمير منشآتها وتجهيزاتها لكن العمال بقوا وبقت معهم خبراتهم الإنتاجية ومهاراتهم الإدارية والفنية. وهنا أود الإشارة إلى أهمية التعليم والتدريب كرافد أساس من روافد التنمية وبيت القصيد هو تنمية العنصر البشري. فالتركيز على التعليم والتدريب بجميع أشكاله وصوره محرك أساس للتنمية المُستدامة ودافع قوي لتحقيقها شريطة مراعاة نوعية التعليم ليشمل على وجه الخصوص التعليم الفني والتطبيقي لا النظري فقط ( 12 ) فعلى العراق كدولة نامية ضمن المنظومة العربية ان يدرس هذه التجربة ليرى طريقاً له في تتبع التجارب العالمية ( 13 )، حيث ان الدول المتقدمة استطاعت ان تحقق تقدمها عن طريق تطبيق تجارب اقتصادية ناجحة ، وعلى الدول الاقل تقدماً ان تأخذ بتجارب الدول الاكثر تقدماً (14)، فكوريا استطاعت ان تنهض كالعقلاء من تحت الرماد كماردا اسويوا خلق دولة منتجة من العدم رغم كل الظروف المحيطة بها وبايادي كورية رغم تعايشها مع الرعب النووي لكوريا الشمالية ( 15)، ويمكن توضيح مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي الكوري للمدة (1965-1999) وكما يلي:

جدول ( 1 ): التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي الكوري على القطاعات المختلفة للفترة (1965-1999) (نسبة مئوية)

Sector	1965	1999
Agiculture	38	5
Industry	25	44
Services	37	51

المصدر: عبد الرضا نبيل جعفر، تقييم التجربة التنموية لاقتصاديات النمر الاسيوية، اطروحة دكتوراه اقتصاد، جامعة البصرة - كلية الادارة والاقتصاد ( 2002 ) ص 18

يتضح من الجدول ( 1 ) ان مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي الكوري قد انخفضت من ( 38% ) عام (1965) إلى ( 5% ) عام ( 1999 ) مقابل ارتفاع مساهمة الخدمات من ( 37% ) إلى ( 51% ) والصناعة من ( 25% ) إلى ( 44% ) للفترة ذاتها.

٢- التجربة الماليزية:

لقد تأثرت ماليزيا كثيرا باليابان فتجربتها الرائدة في التصنيع اقتدت بالتجربة اليابانية واخذت القيم واعداد الخطط منها، فصناعاتها التكنولوجية صناعات مكثفة لعنصر رأس المال بعد ان كانت الصناعة الماليزية تعتمد على عنصر العمل، فقد طبقت ماليزيا سياسة احلال الواردات في ستينيات القرن الماضي، وعلى اساسها

قامت صناعات صغيرة الحجم وصناعات للتعويض عن سلع الاستيراد كالصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والكيمياويات، إذ تم إصدار بعض القوانين المشجعة للاستثمار مثل قانون (1968) (16)، وفي السبعينيات من القرن ذاته تم تطبيق سياسة الصناعات التصديرية حيث تم تشجيع الاستثمار الاجنبي في مجال النسيج والالكترونيات وتوفير العمالة الرخيصة والاعفاءات الضريبية وإنشاء المناطق الحرة وغيرها وشجعت الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار والانتاج لغرض التصدير باعطاءها الملكية التامة بعيدا عن المساهمة الامر الذي يشير إلى تحول جذري في نمط التصنيع من احلال للواردات إلى الموجه التصدير (17)، كذلك تم التركيز على الصناعات التي تعتمد على الموارد الاقتصادية المحلية مثل زيت النخيل والمطاط وغيرها، اضافة إلى ذلك ان تشريعات وقوانين اقامة المناطق الحرة مثل قانون (1971) كان لها الاثر في دفع الصناعات التصديرية، اما في مرحلة الثمانينيات فقد اعتمدت ماليزيا التصنيع الثقيل والاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المحلية المتاحة، وتصنيع سيارة (بريتون)، والتوسع في الصناعات الاسمنتية والتركيز على صناعة الالكترونيات والصلب والنسيج إذ تساهم بثلاثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب حوالي (40%) من العمالة (18)، وفي التسعينيات اعتمدت ماليزيا الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة الكبيرة وشجعت الصناعات من النمط المكثف لعنصر رأس المال العالي التقنية والمهارة الفنية وذو القدرة التنافسية في الاسواق الدولية، وخالصة لما تقدم فان المدة (1980-2000) شهدت استثمارات كبيرة في القطاع الصناعي، إذ بلغ عدد المشاريع الصناعية بحدود (15) الف مشروع وحجم الاستثمارات (800) مليار رنغيت (وحدة النقد الماليزية)، وكان نسبة المشاريع الاجنبية (54%) بينما نسبة المشاريع المحلية (46%) (19)، ان نجاح التجربة الماليزية يعزى لاسباب عدة منها اعتمادها لسياسة النظر شرقا (1981-1991)، وعنوان هذه السياسة هو الانتماء لنظرية الاوز الطائر ومضمون هذه السياسة هو توجيه الماليزيون صوب التجربة اليابانية والاقتداء بها والتعلم منها مثل اخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والاداء المميز : سياسات نقدية ومالية وتجارية حكيمة، فقد اخذت عن اليابان التحديث في التصنيع والانضباط في العمل والتدريب المهني، وساهمت مؤسسات التنمية الصناعية والهيئات الماليزية في إنجاح عملية التنمية الصناعية نذكر منها الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية **Malaysian Industrial Development Authority (MIDA)** وتعد المحطة الأولى للمستثمرين الذين ينوون إنشاء استثمارات صناعية أو ذات صلة بالقطاع الصناعي في ماليزيا (20). ويفضل التعليم استطاعت ماليزيا ان تتطور رغم مرورها بظروف مماثلة لظروف الاقطار العربية كمارد اسويي يشار له بالبنان من الدول الاخرى (21)، فالنموذج الماليزي نموذج اكثر صلاحية من ناحية التطبيق في البلدان العربية كونه يحتوي على اليات ومحركات للنهضة والتنمية ففي عام (2002) نشرت دراسة عن العرب والتجربة الاسيوية (الدروس المستفادة) كتقويم موضوعي لخبرة البلدان الاسيوية الناهضة لانارة الطريق امام رسمي السياسة في الاقطار العربية (22).

### المحور الثالث :محاولة الاستفادة من النظرية في الاقتصاد العراقي(السياسات الصناعية الجديدة):

اولا:واقع القطاع الصناعي التحويلي في العراق(overview):

كنقطة بدأ لابد لنا من استعراض سريع لبعض سمات الاقتصاد العراقي فهو يعاني من اختلال التوازن الاقتصادي ومن ظاهرة التضخم الاقتصادي والاعتماد على الموارد الناضبة وعائدات البترول التي تعد المصدر الاساس للدخل القومي وانهيار قاعدة الانتاج او ضعفها بسبب الاحتلال الاميركي الاخير الذي ادى إلى تدمير البنى التحتية للاقتصاد وكذلك ارتفاع معدلات البطالة التي تشكل نسبة 50% من اجمالي القوى العاملة و سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ،وارتفاع حجم المديونية الدولية وغيرها ( 23 )،وبسبب انفتاح السوق المحلية العراقية على الخارج خصوصا بعد عام (2003) سبب في دخول السلع الاجنبية المختلفة والممنوعة احيانا كالمخدرات اذ يلاحظ اتسام السوق العراقية بظاهرة غيابالدورالفاعل للدولة بشكل نهائي وخضوعها لسيطرة التجار والسماسة سعيا وراء تحقيق المزيد من التراكمات المادية،

(Capital accumulations)، ( 24 )والتصنيع بمفهومه الدارج لايعني الاضافات الكمية بل البحث عن الاساليب النوعية التي تدفع بالتنمية الصناعية إلى حيز التطور التكنولوجي والتقني المعاصر فهو مقياس لدرجة التقدم الصناعي والاقتصادي في البلد وذو علاقة وثيقة بنمو الدخل القومي بل وشرط رئيس للتنمية الاقتصادية، ومنذ عام ( 1920 ) من القرن الماضي وحتى ( 1950 ) لم تكن هناك سياسة صناعية واضحة في العراق فقد اوكلتها الدولة للقطاع الخاص ومعظم الصناعات كانت صغيرة الحجم مكثفة للعمل ولاحلل الواردات بل صناعات خفيفة ( 25 )،وان زيادة الطلب المحلي على الجلود والتمور والاصواف شجع عمل القطاع الخاص وكذلك زيادة ايرادات النفط بعد الخمسينيات من القرن الماضي خصوصا في عام ( 1952 ) دفع بالدولة للتأسيس الاكبر للاستثمارات الصناعية ( 26 )،و سيطر القطاع الصناعي العام على الصناعات الرأسمالية في العراق والوسيطه والاستهلاكية ،اذ بلغ حجم التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي بحدود (23) مليار دينار للمدة(1970-1990) كان نصيب القطاع الصناعي العام منها (22.25) مليار دينار اي مانسبته (96%) ،لقد انخفض المحتوي الاستيرادي للصناعات الاستهلاكية بنسبة (38%) ،حيث ان الانتاج المحلي من هذا النشاط يشكل حوالي(62%) من اجمالي الطلب ( 27 )،وشهدت الصناعات الوسيطة تعويض بسيط عن الاستيراد اما الصناعات الاستثمارية فلم تشهد اي تطور ملموس للتعويض عن الاستيراد رغم كبر حجم الاستثمارات ،وشهد عقد الثمانينيات بيع عدد منشآت القطاع العام للقطاع الخاصبحجة عدم تحقيقها ارباحا اقتصادية وتحمل الدولة اعباء مالية وغيرها من المبررات الامر الذي يتعارض مع اسس الخصخصة ومبادئها في العالم اذ تخصص الصناعات الكبيرة ذات الارباح العالية والقدرة التنافسية الكبيرة في الاسواق العالمية وتهياً لها الظروف الاقتصادية وهذا غير متحقق في العراق (28)،فخلال الفترة (1975-1990) كان هناك تخصص انتاجي لصالح فروع الصناعة التحويلية ( الكيماوية والنفطية ) واستحوذها على تخصيصات استثمارية اكثر وعمل تكتيكي اكبر وخصوصا في عقد السبعينيات ويمكن الحكم على الصناعة التحويلية بانها انتاجية او تشغيلية من خلال العلاقة الاتية( 29 ):

$$V.A 1975 / E1975 - V.A 1980 / E1980 \leq 0 \dots\dots (1)$$

حيث ان :

( V.A ) : القيمة المضافة

( E ) : التشغيل

فاذا كانت النتيجة موجبة دل ذلك على ان اتجاه الصناعة التحويلية انتاجي (productive) ، اما اذا كانت سالبة فالاتجاه تشغيلي واذا كانت مساوية للصفر فان هناك حياد تكنولوجي تشهد الصناعة التحويلية، اما عقد التسعينيات فقد شهد الاقتصاد العراقي حصارا اقتصاديا دمر الكثير من المنشآت الصناعية ووقفها عن العمل بسبب قلة الدعم المالي والتمويل وانقطاعات متكررة في الطاقة الكهربائية وهجرة المهندسين والفنيين وعدم توفر المواد الاولية والوسيطة ،وبعد عام (2003) فترة الاحتلال الاميركي للعراق فقد تدهور القطاع الصناعي العراقي وارتفعت معدلات البطالة وهربت رؤوس الاموال للخارج وحصول خسارة كبيرة في الصناعة المحلية، ان الاهتمام بالصناعة التحويلية يأتي من دورها في التنمية الاقتصادية فهي تعمل على تصحيح الاختلال في هيكل الانتاج وهيكل الصادرات وتعزيز الاستغلال الاقتصادي ورفع الانتاجية من خلال قدرتها على استيعاب التكنولوجيا والاستخدام الامثل للقوى العاملة ( 30 ) وهذا مانجده غائبا في الكثير من البلدان النامية ومنها العراق .

ثانيا: محاولة تطويع نظرية الاوز للاستفادة منها في الاقتصاد العراقي:

ربما يشترك العراق ببعض الصفات المشتركة مع دول النمر الاسيوية حيث ان الاخيرة كانت دول نامية ذات دخل متوسط وهيكل للطلب متشابه الى حد ما مع البلدان النامية والعراق احداها ،كذلك فان الدول النامية ترنو الاستقرار الاقتصادي والاصلاح الهيكلي وتحرير الاسعار والتجارة والاستثمار وهي سياسات كلية اعتمدها دول النمر الاسيوية التي تأثرت كثيرا بالاستثمار الاجنبي المباشر ورأس المال الاجنبي وفي العراق نلاحظ اليوم دخول استثمارات اجنبية وشركات متنوعة بغرض الاستثمار مع توقع تزايد هذه الاستثمارات مستقبلا ،واعتمدت التجربة الماليزية مثلا سياسة التحول بالتصنيع من سياسة احلال الواردت إلى سياسة تعزيز الصادرات ذات الميزة التنافسية الكبيرة وهذا يتشابه مع ماطبق في البلدان النامية سابقا ومنها العراق ،حيثماكان العراق الاستفادة من الادوات والسياسات التي اعتمدها ماليزيا وكوريا الجنوبية للتحول في النمط الانتاجي من احلال الواردات إلى تعزيز الصادرات (التصنيع من اجل التصدير) ،وان تكون صادراته الصناعية ذات تكنولوجيا عالية موجه للسوق الماليزي او الكوري بعد دراسة مفردات المستوردات الماليزية او الكورية من الخارج ،وهذا الامر ليس باليسير بل يحتاج من العراق وضع خطة لتنمية الصادرات الصناعية ذات الميزة التنافسية تتمثل حسب رأي الباحث بالاتي:

1-زيادة نسبة الصادرات العراقية مع دول جنوب شرق اسيا ومنها (كوريا الجنوبية وماليزيا) واكتساب الخبرة الاستيرادية والمستوردين الجدد .

2- دراسة الميزان التجاري (الاستيرادات) لدول جنوب شرق اسيا ومحاولة تعويضها عن الاستيراد من الخارج مثل البتروكيمياويات او الصناعات الميكانيكية او الالمنيوم او الحديد .... الخ

ان كوريا الجنوبية تمتاز بنظام سياسي مستقر ولفترة طويلة ساعدها لوضع اسس النشاط الاقتصادي والاستيراتيجيات المناسبة في التصنيع وهذا مانطمح له في الاقطار العربية ومنها العراق ، اذ ان الاستيراتيجية الكورية في التصنيع اخذت في الاعتبار اعتبارات عدة منها اشباع حاجات السوق المحلية والتركيز على التصنيع التصديري ودعم الصادرات والمصدرين وتشجيع الاستثمار الاجنبي والاعتماد على العنصر البشري في التنمية والموارد الاقتصادية المحلية وفي العراق لدينا موارد اقتصادية محلية و ثروة بشرية لا يستهان بها

، وربطت كوريا التعليم بالتنمية وتوجيه البحوث الاكاديمية لخدمة التنمية وفي العراق هناك تأكيد للربط بين الجامعات وحقل العمل وبين الجامعة والصناعة حيث يقترح الباحث بناء استراتيجية في العراق تأخذ بالعوامل الاتية:

- 1- الاستثمار في الثروة البشرية .
- 2- الاهتمام بالتعليم وخاصة التعليم المهني.
- 3- وضع استراتيجية واضحة المعالم لتنمية الصادرات التصديرية العراقية.
- 4- الاهتمام بالابحاث التكنولوجية والدراسات الانمائية.
- 5- توفير رأس المال اللازم للصناعة التحويلية وزيادة معدلات الادخار لغرض الاستثمار الصناعي والاعفاءات الضريبية.
- 6- ايجاد ترابط قوي وديناميكي بين الصناعات المختلفة .

ان هذه الادوات تصلح كوصفة شافية للعراق شريطة اصلاح الاجهزة الادارية ومكافحة الامراض المجتمعية والفساد الاداري والمالي واعادة هيكله الصناعة التحويلية وتحسين اداءها بالتحالقات مع التجارب التنموية الدولية الناجحة واعتماد مبدأ الاستثمار المنتج وغيرها.

ولتقوية الميزة التنافسية للصادرات العراقية يقترح الباحث مايلي:

- تحديث الوحدات الانتاجية ورفع كفاءتها
- اعتماد الامثلية في الانتاج والتكاليف
- تعظيم القيمة المضافة للصناعات والقطاعات الاقتصادية
- الاهتمام بالقطاعات التصديرية والمصدرين
- اعتماد سياسات انتاجية قادرة على المنافسة
- عقد اتفاقيات الشراكة في التجارة الخارجية وتحرير الاستثمارات

#### الاستنتاجات والتوصيات:

#### اولا: الاستنتاجات:

خلص الباحث إلى الاستنتاجات الاتية:

- ١- تواجه الصناعة في العراق تحديا كبيرا في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة وضعف في القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية في الاسواق العالمية مقارنة بالمنتجات الاجنبية وفي اطار نظرية الاوز الطائر .
- ٢- يمكن الاستفادة من الموارد الاقتصادية والامكانات المتاحة في العراق واعادة هيكله الصناعة التحويلية حصرا لزيادة قدرة المنتجات على المنافسة في ظل التكتلات الاقتصادية الجديدة والاندماجات والاسواق المشتركة .
- ٣- ان التوجه صوب التصدير والاهتمام بالموارد البشرية والانفاق على البحث والتطوير وايجاد البنية الاساسية والتقنية وخصوصا في مجال المعلومات والاتصالات هي الاسس المقترحة لاعتماد سياسة صناعية في البلدان .
- ٤- ان من اهم المقومات الاساسية للتصنيع المعتمد على التنافس يكمن في المعرفة التكنولوجية وتراكم رأس المال البشري ورفع معدلات الانتاجية فهي السبيل الذي انتهجه دول النور الاسيوية للتطور كما يرى بعض الاقتصاديون في حين يرى البعض الاخر بانها تجربة خاصة بهذه الدول .

٥- ان صياغة سياسة صناعية للعراق كمشروع ستراتيجي في الامد الطويل لزيادة نصيب الصناعة التحويلية في الناتج القومي الاجمالي وتلبية احتياجات السوق المحلية يتطلب رفع القدرة الانتاجية والكفاءة الانتاجية وفق المعايير الدولية كي يمكن الاستفادة من التجارب الدولية مثل (نظرية الاوز).

#### ثانيا: التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

- ١- انتهاج ستراتيجية سليمة في مجال الصادرات (الصناعية خاصة) ودراسة تجارب التنمية الاقتصادية المتعلقة بتشجيع التصدير في بعض الدول ومحاولة الاستفادة منها.
- ٢- ايجاد ستراتيجية محددة يمكن تطبيقها بما يتفق مع ايدلوجية التنمية الاقتصادية وظروفها.
- ٣- خلق المشاركة التعاونية بين القطاع الخاص وموظفي الدولة الذين يتسمون بالكفاءة لتحقيق اهداف ستراتيجية التنمية الاقتصادية.
- ٤- التحول من التوجه الداخلي في عملية التنمية إلى التوجه الخارجي والتصدير في العراق.

#### المراجع المعتمدة:

- (1, 3, 4) : بواسطة الموقع الالكتروني : [www.klamkom.com](http://www.klamkom.com)
- (2,5) د.كمال عايشة، دور نظرية الاوز الطائر الاسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، جامعة باتنة، الجزائر 2009
- (6,7,8) عبد الرحمن تيشوري، تجربة النمر الاسيوية والعوامل التي أدت إلى ازمتها، الحوار المتمدن العدد (1373)، 2005
- (9,10,11,12) عبد العزيز بن حمد القاعد، دروس ناجحة من تجربة كوريا الجنوبية الصناعية
- (13) محمد صبيح البيلاوي، التجربة الكورية وامكانية الاستفادة منها عربيا ، الحوار المتمدن، العدد 3495، 2011
- (14) د. احمد العثيم، التجربة الكورية وامكانية الاستفادة منها، الحوار المتمدن، العدد (15) اسعد العزومي، التجربة الكورية الجنوبية، الحوار المتمدن، العدد (3909)، 2012
- (16,17,18,19,20) د.يسرى عبد الفتاح، التجربة الماليزية. 2011
- (21) نادية مطاوع، التجربة الماليزية نموذج للنهضة التعليمية ، (2011)
- (22) علي عبد الرزاق جلبي، التجربة الماليزية والتنمية الانسانية، جامعة عين شمس ،كلية الاداب القاهرة (2008)
- (23,24) : بواسطة الموقع الالكتروني:

HoshiarMaroulKaKamala, The strategy of industrialization :

( ,2625), poland, 1883, p120

( 29) Evans production operation management (U.S.A) 1999, P13

(30) فلاح خلف الربيعي ، دور قطاع الصناعة التحويلية في التنمية الاقتصادية في العراق ، الحوار المتمدن العدد ( 2228 )، 2008

دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي  
بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية للمدة ( 1995 - 2011 )

ميساء سعد جواد حبي

أ.م.د. عباس كاظم الدعيمي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أهمية السياسة النقدية واثرها على الاستقرار المصرفي من خلال قياس اثر السياسة النقدية ومدى قدرتها في تحقيق الاستقرار المصرفي في العراق نموذج لبلد نام . إذ يعد الجهاز المصرفي احد اهم مكونات النظام المالي لأي بلد ، وان استقرار النظام المالي سينعكس بشكل ايجابي على الاستقرار المصرفي ومن ثم على الاقتصاد القومي ككل ، ويتأثر كل من النظام المصرفي والاستقرار المصرفي بدورهما بالتغيرات التي تصيب الاقتصاد القومي ، علاوة على أن للسياسة النقدية اثارها المباشرة على مؤشرات كل من النظام المصرفي ومدى استقراره من خلال بعض الادوات الكمية والنوعية . إذ تشير مشكلة البحث إلى ان هناك تفاوتاً في تأثير السياسة النقدية على الاستقرار المصرفي فيما بين البلدان ويرجع التفاوت إلى اختلاف السياسات النقدية في البلدان كافة سواء المتقدمة منها أم النامية ، وهذا التفاوت ينعكس بدرجات متفاوتة على درجة الاستقرار المصرفي ومن ثم على طبيعة الاستثمار في الاقتصاد . وينطلق البحث من فرضية مفادها ان للسياسة النقدية تأثيراً على مؤشرات الاستقرار المصرفي ويتباين هذا التأثير بين المصارف الحكومية والاهلية .

وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات اهمها عدم استقرار النظام المصرفي الذي يعد امرا ضروريا لانسياب النشاط الاقتصادي وحمايته من العواقب الاقتصادية و ضعف تأثير أدوات السياسة النقدية على مؤشرات المصارف عينة الدراسة . و اوصت الدراسة ان يعمل البنك المركزي على تطوير المؤسسات المالية والمصرفية والمؤسسات التي تتعامل بها هذه الاسواق المالية و تطوير الدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي على المصارف اللازمة لدعم الاستقرار المصرفي .

Abstract

The research aims to indicate the importance of monetary policy and its impact on banking stability by measuring the impact of monetary policy and their ability to achieve stability in Iraq banking model of a developing country As it is the banking system, one of the main components of the financial system of a country, and the stability of the financial system will be reflected positively on the stability of the banking and then on the national economy as a whole, and is affected by both the banking system and the stability of the banking in turn changes that affect the national economy, as well as that of the monetary policy sparked immediation each of the indicators of the banking system and the extent of its stability through some of the quantitative and qualitative tools.

Recalling the research problem that there is variation in the impact of monetary policy on the stability of the banking among countries due disparity to the different monetary policies in all countries, both developed or developing countries, and this disparity is reflected in varying degrees on the degree of stability of the banking and then on the nature of investment in the economy. The research stems from the premise that the monetary policy impact on banking stability and indicators of this effect varies between government and private banks.

Has been reached to a group of the most important conclusions instability of the banking system, which is necessary for the flow of economic activity and protect it from the economic consequences and the weakness of the effect of monetary policy instruments on the banks of the study sample indicators. The study recommended that the Central Bank is working on the development of financial and banking institutions and institutions that deal with these markets and the development of financial supervisory and regulatory role of the central bank on the banks needed to support the stability of the banking.

### المقدمة

يعد الجهاز المصرفي احد اهم الاجزاء في النظام المالي ، واستقرار النظام المصرفي مرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الاستقرار في النظام المالي . ان مفهوم الاستقرار المصرفي مرتبط بشكل مباشر بحركة المؤشرات المالية الحقيقية لدى المصارف و المؤسسات المالية الاخرى التي تشمل ( الموجودات ، الودائع ، القروض ، الاستثمارات ، نسبة الربحية ، نسبة السيولة ) من حيث معدلات نموها او تذبذبها بين مدة واخرى عبر مدة الدراسة . فضلا على ان الاستقرار المصرفي مرتبط بشكل مباشر بوضع الاقتصاد القومي للبلد ولهذا فان اي تغييرات تحدث في الاقتصاد القومي سوف يكون انعكاسها بشكل مباشر على الاستقرار المصرفي . ولكن ما يعني الباحثة في هذا الموضوع كيفية انسياب تأثير هذه السياسة على حركة النظام المصرفي ولاسيما من حيث ( الموجودات ، الودائع ، القروض ، الاستثمارات ، نسبة الربحية ، نسبة السيولة ) ومن ثم تحقيق الارباح وتوزيع العائد على راس المال او الاسهم او الفوائد المدفوعة على الودائع لدى المصرف ولاسيما اذا كانت الرافعة المالية مرتفعة بالنسبة إلى رأس المال ولهذا السبب قد تختلف الآثار المترتبة على نوعية المصارف كل منها بحسب تخصصها واهميتها الاقتصادية ودعمها من البنك المركزي او اتجاهات السياسات الاقتصادية إلى دعم احد القطاعات الاقتصادية من دون الاخرى بحسب برامج التنمية أو خطط التنمية الموضوعة في مرحلة من مراحل التنمية او خلال فترة زمنية معينة لذلك قد تختلف اثار السياسات النقدية على حركة المصارف بحسب نوع واداء المصرف وقد تكون في بعض الاحيان ايجابية لبعض المصارف وقد تكون سلبية على مصارف اخرى وتختلف ايضا باختلاف النظام الاقتصادي المعمول به ، وكذلك تختلف باختلاف مدى استجابة المصارف للأجراءات السياسية النقدية .

أولاً :- أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في كون موضوع البحث يتطرق إلى علاقة السياسة النقدية بالمشورات المصرفية وهو موضوع يركز على الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في أحداث تغييرات في الحركة المصرفية . وهذا البحث قد يمكن الافادة منه من لدن المصارف لتلافي الاضرار المتوقعة التي قد تلحق بها نتيجة للتغيرات التي تحصل في السياسة النقدية او إمكانية الاستفادة من لدن البنك المركزي فيما يتعلق بفاعلية السياسة النقدية ودورها في التأثير على الاستقرار المصرفي .

ثانياً :- مشكلة البحث

ضعف السياسة النقدية المطبقة في العراق لتحقيق الاهداف مما يترتب عليه التغير في حركة المشورات المصرفية وعدم استقرارها في بعض الاحيان مما ينعكس على طبيعة الاستثمار في الاقتصاد القومي مما يجعل صعوبة تحقيق الاهداف المنوطة بالمصارف وهي توجيه المدخرات إلى عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي ، كما ان القطاع المصرفي في العراق لايزال يعاني من عدم قدرته على ادارة موجوداته على وفق متطلبات الاقتصاد كما انه غير قادر على تحقيق التنسيق فيما بين المصارف والمؤسسات المالية العاملة في البلد فيما يتعلق بإدارة الموجودات وهذا ما يجعلها تفشل في تحقيق الاستقرار من داخل هذا النظام . لذلك تسعى الباحثة إلى بيان مدى تأثير السياسة النقدية على الاستقرار المصرفي واجراء مقارنة خلال المدة الاولى الممتدة من عام ( 1995 - 2003 ) وبعد التغير السياسي من عام 2003 وإلى عام 2011 .

ثالثاً :- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للسياسة النقدية تأثيراً على مشورات الاستقرار المصرفي ويتباين هذا التأثير بين المصارف الحكومية والاهلية ، و تضم الفروض الخاصة العلاقة بين المتغيرات المستقلة X1 ( عمليات السوق المفتوحة ) ، X2 ( سعر إعادة الخصم ) ، X3 ( نسبة الاحتياطي القانوني ) ، والمتغيرات التابعة Y1 ( مجموع الموجودات ) ، Y2 ( مجموع الودائع ) ، Y3 ( مجموع القروض ) ، Y4 ( مجموع الاستثمارات ) ، Y5 ( مؤشر الربحية ) ، Y6 ( مؤشر السيولة ) .

رابعاً :- اهداف البحث

- يهدف البحث إلى بيان أهمية السياسة النقدية واثرها على الاستقرار المصرفي ومن اهم هذه الاهداف :-
- 1- التأطير النظري إلى واقع السياسة النقدية في العراق للمدة ( 1995 - 2011 ) .
  - 2- التأطير النظري إلى واقع القطاع المصرفي في العراق من خلال عينة من المصارف المختارة وكذلك على مشورات الاستقرار المصرفي والمتمثلة ( الموجودات ، الودائع ، القروض ، الاستثمارات ، نسبة الربحية ، نسبة السيولة ) .
  - 3- قياس اثر السياسة النقدية ومدى قدرتها في تحقيق الاستقرار المصرفي في العراق .

خامساً :- اسلوب البحث

تم استخدام الاسلوب الوصفي من خلال الاشارة إلى وصف المتغيرات الداخلة في النموذج نظرياً ، كما استخدم الاسلوب الكمي ( القياسي ) من خلال استخدام برنامج SPSS ( 17 ) (virginal V) لمقارنة تأثير المتوسطات باستخدام توزيع F distribution وبتطبيق MANOVA Table ( تحليل التباين المتعدد )

وتم اعتماد نموذج الخطي المتعدد المتغيرات ( GLM- Multivariate Procedure ) وتم تطبيق ذلك بواسطة الحاسوب الالي .

سادساً :- هيكليّة البحث

يشتمل البحث على اربعة مباحث الاول منهجية البحث اما المبحث الثاني فقد عُقد للجوانب المتعلقة بالسياسة النقدية والمؤشرات المصرفية اما المبحث الثالث (الجانب العملي ) والذي يقيس مدى تأثير كل من المتغيرات المستقلة على كل متغير من المتغيرات التابعة والمبحث الرابع تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية .

سابعاً :- النطاق الزمني للبحث

1- المدة الزمنية للبحث هي المدة المحصورة بين عام 1995 حتى 2011 .

2- الحدود المكانية للبحث هو الاقتصاد العراقي وفاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المصرفي.

3- عينة البحث هي مصرف الرافدين الحكومي و المصرف التجاري العراقي الاهلي .

المبحث الاول : مفهوم السياسة النقدية وادواتها

اولاً : مفهوم السياسة النقدية

عند الحديث عن السياسة النقدية من المهم معرفة ما المقصود بالسياسة النقدية وذلك عن طريق استعراض لبعض التعريفات الاقتصادية ، وقد وردت العديد منها :

1- كينت (Kent) بأنها "مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ

هدف اقتصادي معين كالاستخدام الكامل" (حداد و هذلول ، 2008: 183) .

2- السياسة النقدية "بأنها مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للمحافظة على عرض النقد

تكفل استقرار الأسعار داخل الاقتصاد الوطني" (القريشي ، 2007: 22) .

ثانياً: ادوات السياسة النقدية

أ- سعر اعادة الخصم:

يمكن تعريف سعر اعادة الخصم بأنه : الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية وتحويلها إلى نقود قانونية في الحال ( الدسوقي ، 2010 : 60) . ان تركيز احتياطات المصارف التجارية لدى البنك المركزي قد زاد من قدرة البنوك المركزية في تقديم الائتمان المصرفي للمصارف التجارية ، وارتبطت وظيفة الملجأ الاخير للإقراض بسياسة سعر الخصم ، إذ تستخدم هذه السياسة للحيلولة دون التقلبات اليومية في اسعار الفائدة عندما تطرا تقلبات غير متوقعة على الاحتياطات المطلوبة ( paula & William , 2005 : 537 ) . حيث ان الزيادة في معدل الخصم لا يشجع المصارف التجارية من الحصول على احتياطات إضافية من خلال الاقتراض من البنوك المركزية . وذلك بسبب ارتفاع كلفة الحصول على الاموال مما يؤدي إلى انخفاض الاموال المعدة للإقراض وارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض الطلب على القروض و انخفاض عرض النقود ( سياسة نقدية انكماشية ) ( McConnell & Brue , 2005 : 274 ) .

## ب- عمليات السوق المفتوحة

تهدف عمليات السوق المفتوحة كغيرها من الأدوات النقدية إلى التحكم في عرض النقد من خلال " قاعدة بسيطة تقوم على أساس دخول البنك المركزي مشتر للأوراق المالية في السوق عندما يرغب في زيادة عرض النقد وبائع لها عندما يرغب في تخفيض عرض النقد " (Smith, 1995:429).

إذ يدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية في السوق المالي بهدف معالجة الاتجاهات التضخمية من خلال قيامه بسحب العملة من التداول مما يؤدي إلى انخفاض الاحتياطيات لدى المصارف التجارية وانخفاض الاموال المعدة للإقراض وارتفاع اسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض ومن ثم انخفاض عرض النقود (وهذه تسمى سياسة نقدية انكماشية) (4 : Bilbiie & Straub , 2006). اما عندما يدخل البنك المركزي كمشتري للأوراق المالية في السوق المالي بهدف معالجة الكساد إذ يدخل البنك المركزي بشراء الاوراق المالية سوف يؤدي إلى زيادة العملة في التداول وزيادة الاحتياطيات لدى المصارف مما يؤدي إلى زيادة الاموال المعدة للإقراض وانخفاض اسعار الفائدة على القروض وزيادة الطلب على القروض وبالتالي زيادة عرض النقود ( سياسة نقدية توسعية ) ( Arnold , 2010:274 ).

## ج- نسبة الاحتياطي القانوني

من الوسائل أو الأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية للتأثير والرقابة على حجم الائتمان تغيير نسبة الاحتياطي القانوني ، فمن المعروف أن السلطة النقدية تلزم المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة من أرصدها الحاضرة في صورة رصيد دائن لدى البنك المركزي وتوكل التشريعات للسلطة النقدية حق تغيير هذه النسبة بقرار منها عندما تقتضي الضرورة ذلك ( Blanchard , 2006 :547 ) . فإذا وجدت السلطة النقدية أن السيولة في الاقتصاد لا تتناسب والمعدلات المطلوبة ، تلجأ في هذه الحالة إما إلى زيادة نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي إلى تخفيض قدرة المصارف على منح الائتمان ، أو تخفيض تلك النسبة لزيادة قدرة المصارف على منح الائتمان . وتعد هذه السياسة من السياسات التي تستخدمها الكثير من البنوك المركزية بغرض مكافحة الكساد او الحد من الاتجاهات التضخمية وذلك على النحو الآتي: ( Boyes , 2011 :298 ) .

الحالة الاولى : ففي حالة التضخم اذا لاحظ البنك المركزي ان حجم الائتمان الذي قامت المصارف التجارية بتقديمه قد تجاوز المستوى المرغوب فيه ورأى ضرورة تخفيض حجم الائتمان بغرض مكافحة الاتجاهات التضخمية في النشاط الاقتصادي فسوف تلجأ السلطة النقدية إلى تنفيذ سياسة نقدية انكماشية وذلك برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي إلى تقليل سيولة المصارف وتقل الاموال المعدة للإقراض ومن ثم انخفاض حجم القروض وانخفاض عرض النقود مما يساعد على التقليل من الآثار التضخمية .

الحالة الثانية : اما في حالة الكساد فيلجأ البنك المركزي إلى تنفيذ سياسة نقدية توسعية وذلك بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مما يعني زيادة سيولة المصارف التجارية وزيادة قدرتها على خلق الائتمان وانخفاض اسعار الفائدة على القروض مما يشجع على زيادة الإقراض ومن ثم زيادة عرض النقود ( Blanchard , 2006 :547 ) .

### ثالثاً: اهداف السياسة النقدية

#### أ- النمو الاقتصادي

ان هدف النمو الاقتصادي هو هدف اساسي للسياسة النقدية ، وان منطلق النمو يأتي من الاستثمار وتحريك الطاقات الانتاجية بشكل مستمر ، وذلك يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية .  
وإذا افترضنا ان حجم الاستثمار يتأثر بصورة طردية مع نمو حجم القروض المقدمة إلى المؤسسات الانتاجية ، الامر الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وبشكل الذي يحافظ فيه على معدلات تضخم معتدلة ( ماير و دوسينيري ، 2002 : 490 ) .

#### ب- العمالة المرتفعة

يرتبط هدف التشغيل الذي يمثل الهدف الثاني للسياسة النقدية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي ، ولذا فان عدم تحقيق نمو اقتصادي ينعكس سلباً على هدف التشغيل الامر الذي يحمل السياسة النقدية انتكاسا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة (Hubbard , 2010 : 457).

#### ج- التوازن الخارجي

يعد تحقيق التوازن الخارجي من الاهداف المهمة للسياسة النقدية ، اذ يمكن ان نحكم على فاعلية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة ، وتحقيق استقرار اسعار الصرف من جهة ثانية (الجنابي و ارسلان ، 2009 : 261) .

#### د- استقرار الاسعار

ان البنك المركزي يدرك اضرار الزيادة المستمرة في المستويات العامة للأسعار ، وهدف استقرار الاسعار هو من الاهداف الاساسية للسياسة النقدية و هو : المحافظة على معدلات منخفضة للتضخم (Woodford, 2003 : 5).

### المبحث الثاني : مفهوم الاستقرار المصرفي ومؤشراته

#### اولا : مفهوم الاستقرار المصرفي

الاستقرار المصرفي هو " بان القيمة السوقية للأصول المملوكة من قبل القطاع المصرفي اكبر من قيمة الديون الكلية ، ويكون القطاع المصرفي في عسرا اذا كانت القيمة السوقية للأصول المملوكة له ليست كافية لسداد الديون الكلية ، بحيث تكون اجمالي الموجودات اصغر من اجمالي الديون (3 : 2013, Monnin , Jokipii) .

#### ثانيا : اهداف الاستقرار المصرفي

#### 1- التضخم المنخفض والمستقر

يعد التضخم واحداً من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة به، ومثله كمثل أية حالة أو ظاهرة اقتصادية ، ولا يعد بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده . كما يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة ، والمعروف أن التضخم مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية ، ومن ثم فإن السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى المخاطرة رهن بأسبابه (بندر ، 2012 : 19) .

## 2- النمو الحقيقي المستقر

تعد مسألة النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إلى ادراكها ، إذ يعد هذا الأخير من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره ، وتعد التجارة الخارجية احد القطاعات الهامة التي ساهمت في رفع النمو الاقتصادي العالمي وذلك بتطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بمنظمة التجارة العالمية والتي من خلالها تفتح حدود الدول الاقتصادية لتخفيض الرسوم الكمركية والغاء نظام الحصص وهذا ما يجعل الدول التي لها ميزة نسبية من ان تزيد من انتاجها ليس فقط على مستوى الاستهلاك المحلي وإنما لغرض التصدير للخارج وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة دخول دول العالم وكذلك زيادة معدل نمو الاستهلاك بسبب انخفاض تكاليف انتاج الدول التي لها ميزة نسبية في انتاج السلعة ، وهذا كله يؤدي إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم وزيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الدخل العالي والتوظيف وينعكس على الاستقرار المالي والمصرفي ( Ketkar & Ratha,2009 :17 ) .

## 3- مؤسسات واسواق مالية مستقرة

ان الاسواق المالية هي في واقع الامر اداة لجمع المدخرات من الافراد والمؤسسات سواء كانت كبيرة ام صغيرة لتمويل استثمارات كبيرة ولاسيما في المشروعات الضخمة التي تتميز بوفرة الانتاج وتخفيض تكلفة انتاج الوحدة إلى ادنى مستوى لتمكين الاقتصاد القومي من قدرته التنافسية في الاسواق المحلية والعالمية وفي هذه الحالة يجب ان تتوفر الاسواق المالية الشفافية الكاملة لخلق الثقة لدى جمهور المتعاملين لتوجيه مدخراتهم في الاستثمار في الاسهم الخاصة بهذه المشاريع وهنا يأتي دور المصارف كوسيط لاستخدام الودائع ومدخرات الافراد للاستثمار في الاسهم والسندات مما يخلق نشاط خاص بهذه المصارف في مجال الاستقرار المالي ومن ثم ينعكس الفوائد العالية التي تحققها المصارف في هذا المجال إلى الاستقرار المصرفي وزيادة معدلات نموه وكل ذلك مرتبط باستقرار الاوضاع الاقتصادية للبلد (ناصرى ، 2009 :25) .

## 4- اسعار فائدة مستقرة .

تعد اسعار الفائدة المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي في أية دولة و من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي ، ويعد كأداة لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية ويوجه أعم يتسم سعر الفائدة بأنه ذو أهمية لسببين هما : . (Alexander, 1998:10) .  
السبب الأول : لأن معدل الفائدة هو ثمن الحصول على الموارد أو السلعة (رأس المال) ، وبمعنى آخر يقاس سعر الفائدة ثمن السلع والموارد المستقبلية بمعدلها الحالي .

السبب الثاني : يعد التركيبة الأساسية لكل القطاعات ولاسيما المالية والمنتجة للسلع الرأسمالية وكلما كان الثمن أكثر تغيراً كان وقعه أكثر على الاقتصاد .

## 5- سعر صرف مستقر

تعد العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وتدفقات رأس المال محدودة ، ومتخذة مساراً واحداً مفاده إن الارتفاع في أسعار الفائدة من شأنه أن يجذب تدفقات رأس المال الأجنبي الخاص إلى داخل الدولة ، وبهذا فإن المعروض من العملة الأجنبية سيزداد نسبة للمعروض من العملة المحلية ، وهذا يزيد من القيمة الحقيقية للأخيرة لقاء نظيرتها الأجنبية ، ولهذا فإن تدفقات رأس المال هي التي تؤثر في أسعار الصرف بواسطة سعر الفائدة الذي يعد رابطاً رئيسياً لهذه العلاقة من جهة . ( Dadush & Brahemat, 1995 :3) . إلا أنه يمكن عرض وجهة نظر أخرى مفادها إن تقلبات أسعار الصرف المفرطة تخلق مخاطر عالية قد

تدفع مالكي رؤوس الأموال إلى تجنب توجيه استثماراتهم نحو الدولة التي تعاني أسعار صرف عملتها من تقلبات مفرطة ، وهنا ستتأثر تدفقات رأس المال ، وكذلك أسعار الفائدة بتقلبات أسعار الصرف إذ ستؤثر الأخيرة في العرض النقدي الحقيقي ، والذي سيؤثر مؤكداً بأسعار الفائدة ، فكلما زادت تقلبات أسعار الصرف انخفضت تدفقات رأس المال الأجنبي ، وهذا يخفض عرض النقد الحقيقي ويرفع أسعار الفائدة.

ثالثاً: مؤشرات الاستقرار المصرفي

من اهم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المصرفي هي :- (التقرير السنوي للاستقرار المالي ، 2010:

18-27)

#### 1- الموجودات

هي مجموعة المنافع المستقبلية المتوقعة أو الحقوق التي حصل عليها المشروع نتيجة لأحداث مالية تمت في الماضي أو الحاضر ، و تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات جودة الموجودات ، كما أن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نوعية الموجودات وصعوبة تحويلها إلى سيولة .

#### 2- الودائع

تعد الودائع من اهم مصادر تمويل المصارف وتشكل النسبة الاكبر من مجموع مطلوبات المصارف ، كذلك لنسبة الودائع اهمية في بيان النشاط الاقتصادي في المجتمع ، فزيادتها تعكس ميل الافراد إلى التوسع في الاستثمار وتزداد قدرة المصارف على الاقراض وتزداد ربحية المصارف ، وبالعكس انخفاضها يعني وجود كساد وانخفاض قدرة المصارف على الاقراض مما يعني انخفاض ربحية المصارف مما ينعكس على الاستقرار المالي .

#### 3- القروض

تمثل القروض اهم بنود ميزانية المصرف التجاري وتعكس نشاطه الاساسي . فالمصارف التجارية تستثمر جانب لا يستهان به من مواردها في تمويل النشاط الجاري لقطاعي الاعمال والتجارة . وذلك ان القروض تعد اوفر اصول المصرف التجاري ربحية .

#### 4- الاستثمارات

تمثل الاستثمارات احد المؤشرات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ كلما زادت نسبة الاستثمارات الممنوحة من لدن المصارف التجارية ادى ذلك إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد .

#### 5- مؤشر السيولة المصرفية

السيولة تعني قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة فالسيولة إذاً لا تعني تحويل الأصل إلى نقد فقط ، وانما تحويله إلى نقد دون أي خسارة ، لأن السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية ، وتمثل سيولة المصرف في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب وادائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة والأصول لهم والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يرتئونها أو يختارها العملاء ، ومن اهم مؤشرات السيولة:-

a- نسبة النقدية إلى اجمالي الموجودات :

وتستخرج على وفق المعادلة الآتية : ( فهد ، 2009 : 63 )

نسبة النقدية إلى اجمالي الموجودات = [النقدية / اجمالي الموجودات] \* 100%

b- المعدل النقدي :

يشير هذا المعدل إلى قدرة المصرف على تلبية التزاماته من النقدية متوافرة لديه في الصندوق وارصدته لدى المصارف الأخرى ، ويجب عدم الإفراط في ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل وتقاس بالمعادلة الآتية : (فهد ، 2009 : 64 )

المعدل النقدي = [ النقدية / اجمالي الودائع ] \* 100%

c- نسبة السيولة القانونية - :

وتمثل مقياساً لقدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف إذ انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف وتتراوح هذه النسبة ما بين 30-35% كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية ( Kiso , etal , 2012:665 ) .

نسبة السيولة القانونية = [ الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة ] \* 100%

6- مؤشر الربحية

تعد الربحية في صورة أرباح محتجرة من المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال ، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الربحة وذات رأس المال الكافي ، لذلك يعرفه ( حماد ) على انه " المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها ، وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل " (حماد ، 2005 : 477).

a- معدل العائد على حق الملكية - :

يعد هذا المعدل من اهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الاموال ، ويعمل المصرف التجاري دائما على زيادته بما يتناسب وحجم الاخطار التي يتحملها مساهمو المصرف . ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الارباح التي حققها المصرف . ويحسب على وفق الصيغة الآتية:- (Hemple& Simonson , Coleman , 1994:220)

معدل العائد على حق الملكية = [صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية] \* 100%

b- معدل العائد على الودائع - :

ويستخدم لقياس كفاءة المصرف على توليد الارباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ، ويقاس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للمصرف التجاري بعد دفع الضرائب . ويحسب وفق الصيغة الآتية :- ( Kiso , etal , 2012:561 )

معدل العائد على الودائع = [صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الودائع] \* 100%

c- نسبة صافي الربح إلى اجمالي الإيرادات - :

تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الارباح التي يحققها المصرف التجاري بالنسبة إلى اجمالي الإيرادات ، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الاداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات اكبر من الارباح بالنسبة إلى اجمالي الإيرادات وتحسب وفق الصيغة الآتية :- ( Brigham, & Michael , 2005:455 )

نسبة صافي الربح إلى اجمالي الإيرادات = [صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الإيرادات] \* 100%

## المبحث الثالث : السياسة النقدية في العراق للمدة ( 1995-2011 )

اولا : عمليات السوق المفتوحة

تعد عمليات السوق المفتوحة اداةً مهمة من ادوات البنك المركزي في محاولة منه للسيطرة على السيولة النقدية ومن ثم على المستوى العام للأسعار، وتعتمد درجة فاعلية هذه الاداة على درجة تطور السوق المالية والنقدية ، ومن ابرز عمليات السوق المفتوحة في العراق هي:

## حوالات البنك المركزي

يمكن للبنك المركزي التأثير في السيولة المصرفية الفائضة ومن ثم التأثير في أسعار الفائدة لآجال القصيرة في السوق النقدية وذلك بالإدارة السليمة للسيولة من خلال مزادات (أي بيع وشراء) الأوراق المالية الحكومية (السندات و/أو حوالات الخزينة). فكلما زادت نسبة احتفاظ البنك المركزي من حوالات الخزينة دليل على انه يرغب في زيادة عرض النقد (زيادة العملة في التداول) اما اذا رغب البنك المركزي بتخفيض عرض النقد فإنه يقوم ببيع حوالات الخزينة إلى الجمهور لسحب السيولة الفائضة والتقليل من التضخم وهذه هي سياسة نقدية انكماشية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009 : 38) .

المدة الاولى : (1995 - 2003) : اظهرت بيانات الجدول (1) ان حوالات الخزينة لدى البنك المركزي في عام 1995 كانت 587555 مليون دينار في عام 2003 بلغت 3079474 مليون دينار وخلال المدة المحصورة بين 1995 و 2003 شهدت ارتفاع مستمر للحوالات لدى البنك المركزي دليل على رغبة البنك المركزي والاتفاق مع وزارة المالية لتمويل الانفاق الحكومي من دون الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد ، إذ بلغت 1237329 مليون دينار في عام 1998 وإلى 2121704 مليون دينار في عام 2002 .

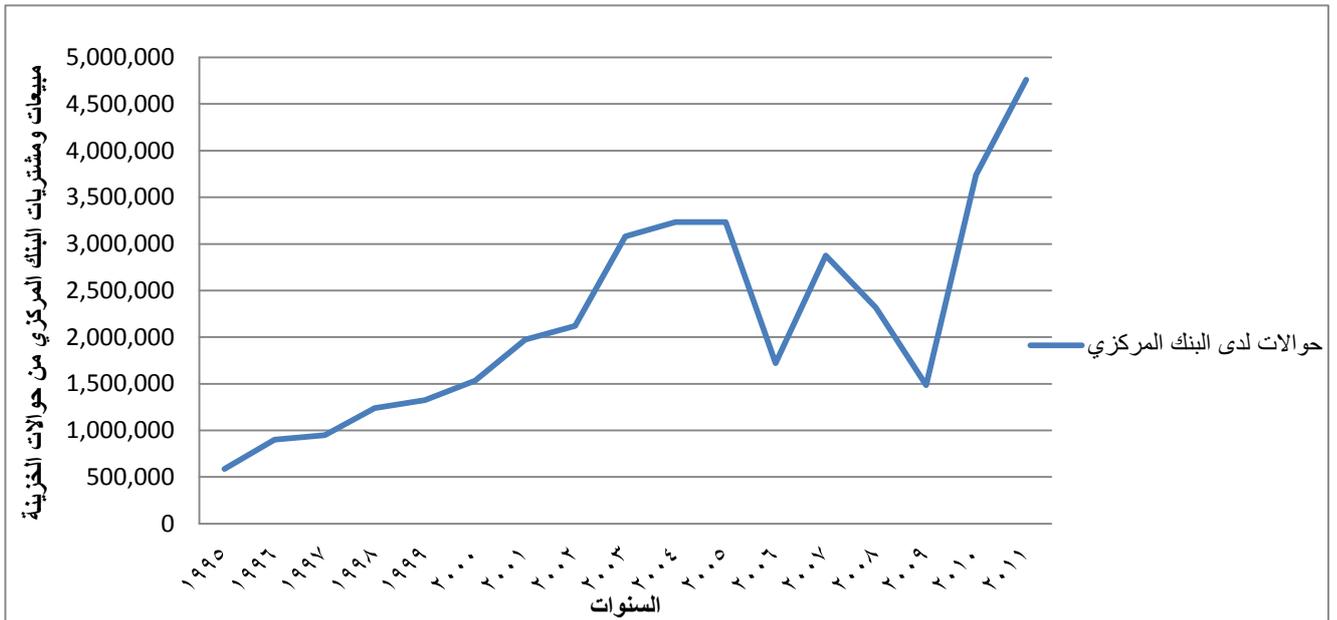
المدة الثانية : (2004 - 2011) : ان حوالات البنك المركزي في عام 2004 قد بلغت 3234637 مليون دينار اما في عام 2011 بلغت 4760260 مليون دينار وخلال المدة بين 2004 و 2011 شهد تذبذب في حوالات البنك المركزي بالارتفاع والانخفاض ، إذ كانت حوالات البنك المركزي 3234637 مليون دينار في عام 2005 ، ولكن قام البنك المركزي بتخفيض الحوالات إلى 1720000 مليون دينار في عام 2006 وذلك لتخفيض معدلات التضخم ولسحب جزء من السيولة الفائضة . (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2006 : 38) ، وفي ضوء انخفاض التضخم في عام 2007 مقارنة مع السنوات السابقة عادت الحوالات لدى البنك المركزي لترتفع مرة اخرى ولتصل إلى 2875480 مليون دينار ، ولكن ما لبثت ان عاودت الانخفاض مرة اخرى في عام 2009 إلى 1485649 مليون دينار وذلك تنفيذاً للسياسة النقدية والهادفة إلى تحفيز المصارف للتوجه نحو السوق وتوفير الائتمان لتمويل المشروعات ولكن ما لبثت ان ارتفعت إلى 4760260 في عام 2011.

الجدول ( 1 ) أدوات السياسة النقدية للمدة ( 1995 - 2011 ) المبالغ بملايين الدينانير

السنة	عمليات السوق المفتوحة	سعر إعادة الخصم	نسبة الاحتياطي القانوني
1995	587555	7.25%	13%
1996	899980	7.25%	27%
1997	949579	7.25%	27%
1998	1237329	7.35%	27%

1999	1322842	7.35%	27%
2000	1533984	7.35%	27%
2001	1972255	7.35%	27%
2002	2121704	6.35%	27%
2003	3079474	6.35%	27%
2004	3234637	6%	25%
2005	3234637	7%	25%
2006	1720000	16%	25%
2007	2875480	20%	25%
2008	2315780	15%	25%
2009	1485649	7%	25%
2010	3741160	6%	15%
2011	4760260	6%	15%

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقارير السنوية من ( 2002 - 2011 )  
ويمكن توضيح مبيعات البنك المركزي من حوالات الخزينة من خلال الشكل ( 1 ) .  
الشكل ( 1 ) عمليات السوق المفتوحة (مبيعات البنك المركزي من حوالات الخزينة).



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول ( 1 )  
ونلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى ( 1995-2003 ) والمدة الثانية ( 2004-2011 ) ان السياسة المتبعة في حوالات البنك المركزي مختلفة ، إذ تميزت المدة الاولى بالارتفاع المستمر في حوالات البنك المركزي دليل على ان الحكومة كانت تحتاج إلى اموال كثيرة لتمويل الانفاق الحكومي دون الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد ، اما المدة الثانية فنلاحظ تذبذباً في حوالات

البنك المركزي بالارتفاع والانخفاض وذلك دليل على دراسة الاوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد من حيث درجة التضخم ودرجة التأثير في الائتمان والاستثمار وغيرها ، وعلى اساس الاوضاع الاقتصادية السائدة يحدد البنك المركزي السياسة التي سوف يتبعها سواء أكانت توسعية أم انكماشية .

ثانيا : سعر إعادة الخصم ( سعر السياسة )

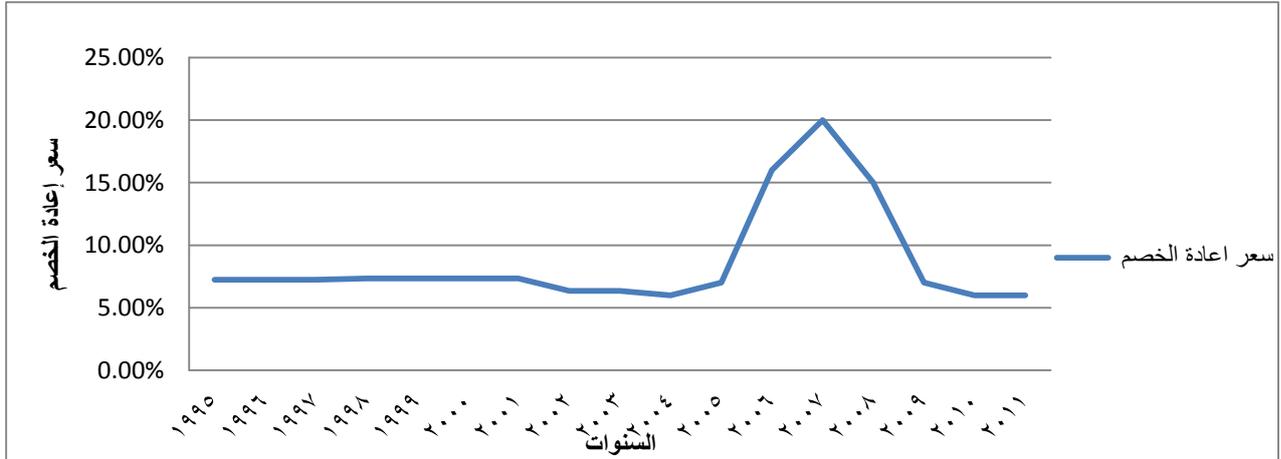
هو سعر الفائدة المعلن والذي يحدده البنك المركزي على وفق أهداف السياسة النقدية ، ويتضح من خلال الجدول السابق ( 1 ) بأن البنك المركزي العراقي يحدث تغييرات كبيرة في سعر إعادة الخصم خلال المدة قيد التحليل .

المدة الاولى : ( 1995 - 2003 ) : اظهرت بيانات الجدول ( 1 ) ان سعر إعادة الخصم في عام 1995 بلغت 7.25 % وفي عام 2003 بلغت 6.35 % والمدة المحصورة ما بين 1995 و 2003 شهدت تغيرات طفيفة في سعر إعادة الخصم إذ تم تخفيض مرة واحدة في عام 2002 إذ انخفضت من 7.35 % في عام 2001 إلى 6.35 % في عام 2002 وكان الهدف من وراء هذا تخفيض حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية ، وتتم هذه العملية من خلال تأثير سعر إعادة الخصم ( فائدة البنك ) على سعر فائدة المصارف التجارية ومن ثم التأثير في قدرة هذه المصارف على منح الائتمانات المصرفية و لتحفيز السياسة الائتمانية للجهاز المصرفي .

المدة الثانية : ( 2004 - 2011 ) : قام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم من 6 % إلى 7 % في عام 2005 . ومن اجل استقرار النظام المالي وكبح جماح التضخم وتشجيعا للنشاط الاقتصادي وتنظيم وتحديد الائتمانات والاستثمارات في المجالات المسموح بها كافة بغية القيام بالعمليات المصرفية على نحو امثل تنفيذاً للسياسة النقدية الذي يعتمدها هذا البنك فقد قام البنك برفع سعر إعادة الخصم من 7 % عام 2005 إلى 16 % عام 2006 لتصل إلى 20 % عام 2007 . ( التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2007 : 12 )

وفي ضوء انخفاض التضخم مقارنة بالسنوات السابقة واستنادا إلى قواعد الاستقرار الاقتصادي وآلياته التي تعتمدها السياسة النقدية في تحفيز النشاط الائتماني فقد قام البنك المركزي بخفض سعر إعادة الخصم من 20 % في عام 2007 إلى 15 % و 7 % في عامي 2008 و 2009 على التوالي، وبهذا يكون البنك المركزي قد خفض سعر إعادة الخصم ثلاثة عشر نقطة عن اعلى سعر له في عام 2008 حيث كان ( 20 % ) ، واستنادا إلى اهداف السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي لتحقيق الاستقرار النقدي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحفيز النشاط الائتماني للجهاز المصرفي لغرض تمويل المشاريع التنموية فقد تم تخفيض سعر إعادة الخصم في عام 2010 إلى 6 % و في عام 2011 فقد حافظ البنك على ثبات سعر اعادة الخصم عند 6 % . ويمكن توضيح عمل سياسة سعر إعادة الخصم من خلال الشكل رقم (2)

الشكل (2) سعر إعادة الخصم



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 1 )

نلاحظ من الشكل السابق وبالمقارنة ما بين المدة الاولى ( 1995-2003 ) والمدة الثانية ( 2004-2011 ) ان السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي تختلف وبشكل كبير خلال المدتين ، إذ شهدت المدة الاولى تغيرات طفيفة في سعر إعادة الخصم إذ تم التخفيض مرة واحدة وبنسبة قليلة وهذا دليل على عدم فاعلية سعر إعادة الخصم خلال المدة الاولى وكذلك بسبب عدم استقلالية البنك المركزي في اتخاذ قراراته ، اما المدة الثانية فشهدت تغيرات كبيرة في سعر إعادة الخصم بالارتفاع والانخفاض وذلك دليل على استقلالية البنك المركزي في اتخاذ قراراته و باستخدام هذه الاداة للتأثير على حجم الائتمان للجهاز المصرفي ولتحقيق الاستقرار النقدي وهذا يدل على القدرة في استخدام هذه الاداة من قبل البنك المركزي حسب الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد .

ثالثاً : نسبة الاحتياطي القانوني

ان السيطرة على السيولة في الامد القصير تعد بوصلة التدابير للسياسة الأستقرارية التي تسعى اليها السياسة النقدية ، إذ إن هدف خفض التضخم سواء أكان ذلك في الامد القصير أم المتوسط يتطلب سيطرة مالية على متطلبات السيولة وان الحد الأدنى لهذه السيطرة في ظروف مثل الاقتصاد العراقي هي نسبة الاحتياطي القانوني .

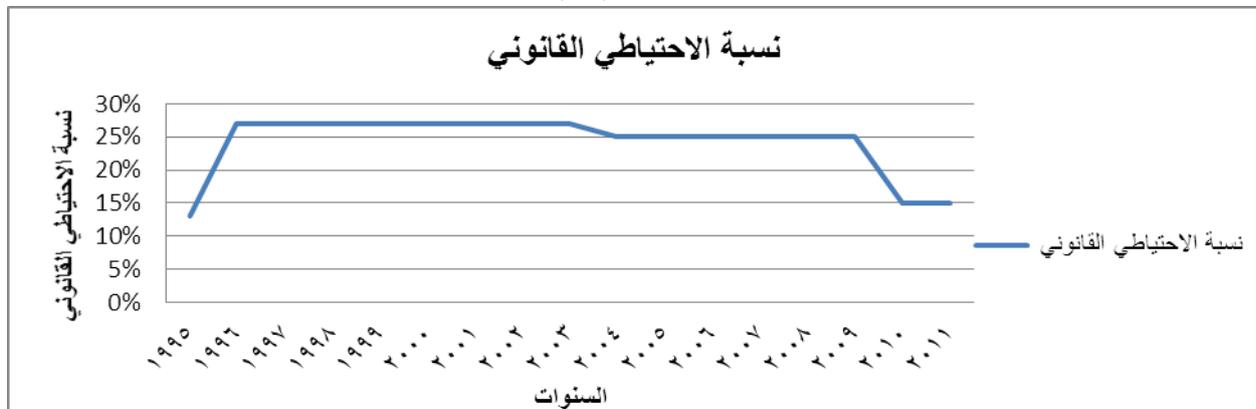
المدة الاولى : ( 1995 - 2003 ) : كما تشير بيانات الجدول ( 1 ) فإن نسبة الاحتياطي القانوني قد بلغت 13% في عام 1995 وكانت تهدف من خلاله إلى التأثير في حجم ما تحققه المصارف التجارية من الائتمان عن طريق إلزام الأخير بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع بشكل أرصدة نقدية لدى البنك المركزي بغية تحديد مقدرة المصارف على خلق الائتمان و التأثير في سيولة المصارف التجارية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيض المعدلات العالية للتضخم. وأجرى تعديلاً على نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في عام 1996 حيث بلغت 27% و كانت تفرض متطلبات متعددة على ودايع المصارف لدى المصرف المركزي العراقي وعلى النقد في الخزينة فقد كانت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على ودايع التوفير (5%) والودائع الجارية (20%) والودائع الثابتة (2%) وبالتالي يكون مجموع متطلبات الاحتياطي القانوني (27%) واستمر العمل بها إلى نهاية عام 2003 و إن هدف البنك المركزي من رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

على الودائع الجارية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير سلباً في سيولة المصارف التجارية ومن ثم في قدرتها على منح الائتمان ، أما هدف البنك المركزي من تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على الودائع الثابتة والتوفير فهو من أجل تخفيض عبء الفائدة على هذا النوع من الودائع وتشجيع الأفراد على الادخار بالودائع ذات التكلفة وذلك لأهميتها في تمويل المشاريع الاستثمارية والتي يكون السحب عليها بعد مدة ليست بالقليلة من ثم تسهم في الحد من التضخم إذ لا يمكن السحب عليها. ولم تكن نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أداة فاعلة في التأثير في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، وذلك لأن المصارف التجارية في العراق تتمتع بسيولة مرتفعة جداً .

المدة الثانية : ( 2004 - 2011 ) : وفي عام 2004 تحددت متطلبات (نسبة الاحتياطي النقدي القانوني) بـ(25%) من اجمالي الودائع بغض النظر عن طبيعتها على ان يحتفظ المصرف بنسبة 20% منها في حسابات لدى البنك ونسبة 5% من تلك الودائع في خزائنه وذلك لتوفير متطلبات السلامة المصرفية ولسحب جزء من السيولة العالية في سوق المال العراقية والتي يشكو منها الاقتصاد العراقي ، وبقيت هذه النسبة ثابتة من 2004 و حتى سنة 2009 ، إذ قام البنك المركزي وتنفيذاً للسياسة النقدية محاولة للتأثير في مناسيب السيولة وتشجيع الاستثمار وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق ، فقد تم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية مرتين في عام 2010 إذ انخفضت من ( 25% ) إلى ( 20% ) ثم إلى ( 15% ) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت حكومية او ودائع قطاع خاص موزعة بواقع ( 10% ) يحتفظ بها لدى البنك و ( 5% ) يحتفظ بها لدى خزائن المصرف مما يزيد السيولة المتوفرة لدى المصارف ويزيد من قدرتها على منح القروض و زيادة نسبة الاستثمار . ( التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي ، العراقي ، 2010 : 32 ) واستمر البنك المركزي في استخدام هذه الاداة وبما ينسجم ومتطلبات اقتصاد السوق بقصد السيطرة على السيولة العامة ، فقد ابقى البنك في عام 2011 على نسبة الاحتياطي البالغة ( 15% ) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت حكومية او ودائع قطاع خاص موزعة بواقع ( 10% ) يحتفظ بها لدى البنك و ( 5% ) يحتفظ بها لدى خزائن المصرف . ( التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي ، العراقي ، 2011 : 24 ) .

ويمكن توضيح نسبة الاحتياطي القانوني من خلال الشكل رقم ( 3 )

الشكل ( 3 )



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 1 )

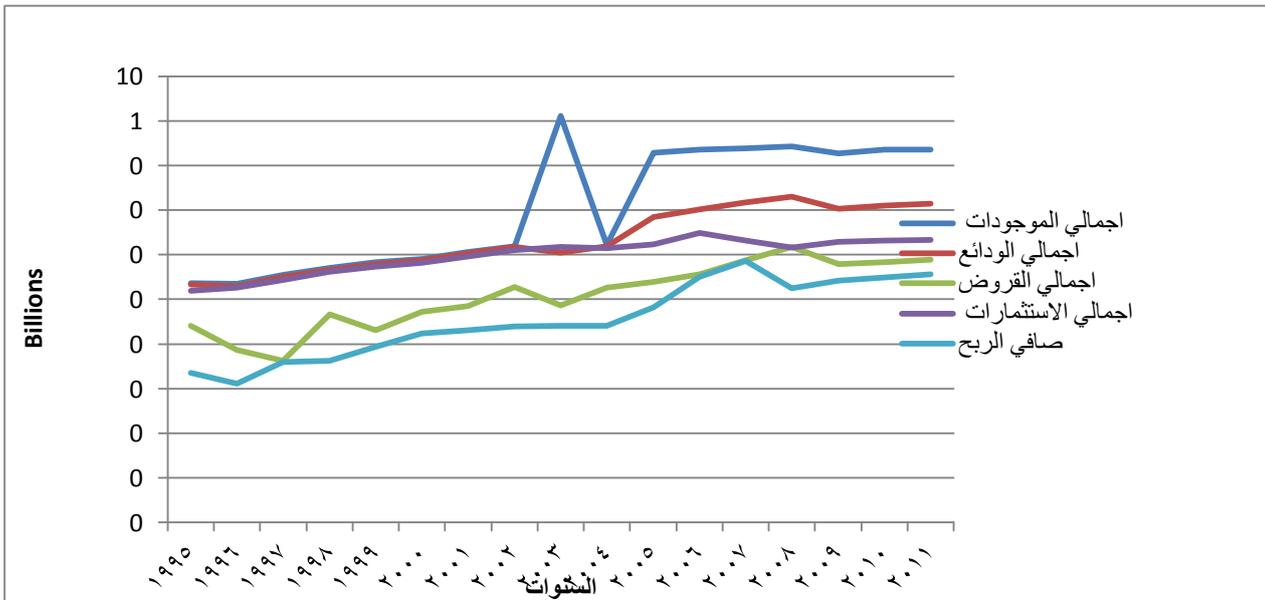
نلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى ( 1995- 2003 ) والمدة الثانية ( 2004- 2011 ) إنه السياسة المتبعة من لدن البنك المركزي تختلف بشكل كبير خلال المديتين ، إذ شهدت المدة الأولى تغيرات طفيفة إذ بقيت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ثابتة بدون اي تغيير من عام 1996 ولغاية عام 2003 ، اما المدة الثانية فشهدت تغيرات حيث انخفضت من 25% إلى 15% وذلك دليل على ان البنك المركزي بدأ باستخدام نسبة الاحتياطي القانوني بحسب الظروف الاقتصادية السائدة للتأثير على عرض النقد والاستثمار والائتمان .

#### المبحث الرابع : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية

اولا : تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الرافدين للمدة ( 1995- 2011 )  
 المدة الاولى ( 1995 - 2003 ) : اظهرت بيانات الجدول ( 2 ) ان صافي الربح في عام 1995 قد بلغ 2237 مليون دينار وفي عام 2003 قد بلغ 25431 مليون دينار و شهد عام 1996 شهد انخفاض في صافي الربح مقارنة مع السنة السابقة وذلك بسبب انخفاض حجم الودائع من 213284 مليون دينار عام 1995 إلى 196594 مليون دينار في عام 1996 و انخفاض نسبة القروض الممنوحة حيث انخفضت من 25698 مليون دينار عام 1995 إلى 7273 مليون دينار في عام 1996 مما انعكس ذلك على صافي الربح إذ انخفض إلى 1295 مليون دينار عام 1996 بعد ان كانت 2237 مليون دينار في عام 1995. وبعد ذلك استمر صافي الربح بالارتفاع ؛ وذلك نتيجة لزيادة الودائع المصرفية مما ساعد على زيادة القروض الممنوحة والتوسع في حجم الاستثمارات إذ ارتفع صافي الربح ليصل إلى 4170 مليون دينار عام 1998 وإلى 17185 مليون الف دينار في عام 2000 بسبب ارتفاع حجم الودائع إلى 751084 مليون دينار عام 2000 بعد ان كانت 453678 مليون دينار في عام 1998 مما ادى إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة لتصل إلى 52459 مليون دينار عام 2000 بعد ان كانت 46070 مليون دينار عام 1998 ، اما بالنسبة للاستثمارات فقد ارتفع حجم الاستثمار إلى 664115 مليون دينار عام 2000 مقارنة مع عام 1998 إذ كانت 41189 مليون دينار . اما عام 2003 فشهد انخفاض في كل من الودائع والقروض وذلك بسبب الازمة السياسية في ذلك العام وزيادة السحب على الارصدة من لدن الزبائن وانخفاض الطلب على القروض بسبب تردي الاوضاع السياسية والاقتصادية ، إذ انخفضت الودائع من 1478762 مليون دينار عام 2002 لتصل إلى 1128805 مليون دينار عام 2003 ، اما بالنسبة للقروض الممنوحة فانخفضت ايضا من 189083 مليون دينار عام 2002 إلى 72233 مليون دينار عام 2003، وكذلك الموجودات انخفضت من 1546135 مليون دينار عام 2002 إلى 1323962 مليون دينار في عام 2003.  
 المدة الثانية ( 2004 - 2011 ) : أظهرت بيانات الجدول ( 2 ) ان صافي الربح في عام 2004 قد بلغ 25513 مليون دينار وفي عام 2011 قد بلغ 360283 مليون دينار والمدة المحصورة ما بين 2004 و 2011 شهدت ارتفاع وانخفاض في صافي الربح صافي ، إذ ارتفعت ارباح المصرف لتصل إلى 321067 مليون دينار عام 2006 وسجلت اعلى ارتفاع لها عام 2007 إذ وصلت إلى 727333 مليون دينار وذلك بسبب ارتفاع حجم التضخم في العراق ادى إلى ارتفاع كل من حجم الودائع والقروض وحجم الاستثمارات والموجودات ، إذ ارتفعت حجم الموجودات من 194789589 مليون دينار عام 2005 و 231760764 مليون دينار عام 2006 لتصل إلى 245246416 مليون دينار عام 2007 ، وارتفعت حجم الودائع إلى 15189826 مليون دينار عام 2007 بعد ان كانت 10287631 مليون دينار عام 2006 و

6976145 مليون دينار عام 2005 ، مما انعكس على حجم القروض الممنوحة التي ارتفعت بدورها إلى 742685 مليون دينار عام 2007 بعد ان كانت 367312 مليون دينار عام 2006 و 247046 مليون دينار عام 2005 ، اما الاستثمارات فشهدت العكس إذ انخفضت حجم الاستثمارات عام 2007 لتصل إلى 2100231 مليون دينار بعد ان كانت 3066546 مليون دينار في عام 2006 .

اما بالنسبة الإيرادات فقد تأثرت في عام 2008 لان حجم الاستثمارات انخفضت من 2100231 مليون دينار في عام 2007 لتصل إلى 1462044 مليون دينار في عام 2008 مما اثر على إيرادات الاستثمارات لتصل إلى 353116 مليون دينار عام 2008 بالمقارنة مع عام 2007 والبالغة 805431 مليون دينار ، هذا من جانب من جانب اخر فإن انخفاض الإيرادات صاحبه ارتفاع حجم المصروفات مما انعكس على صافي الربح إذ انخفضت من 727333 مليون دينار عام 2007 ليصل إلى 178293 مليون دينار عام 2008 . ونلاحظ انخفاض مجموع الموجودات في سنة 2009 إلى 187972649 مليون دينار بعد ان كانت 266420653 مليون دينار في عام 2008 وذلك بسبب انخفاض حجم التضخم ، اما صافي الربح فقد ارتفع إلى 263556 مليون دينار في عام 2009 بعد ان كانت 178293 مليون دينار في عام 2008 واستمر صافي الربح بالارتفاع ليصل إلى 360283 مليون دينار في عام 2011 وكان سبب ارتفاع صافي الربح بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات والتي ارتفعت بدورها إلى 1956457 مليون دينار في عام 2009 بعد ان كانت 1462044 مليون دينار في عام 2008 واستمرت بالارتفاع لتستقر عند 2130056 مليون دينار في عام 2011 ، ورغم ارتفاع صافي الربح فان حجم الودائع والقروض انخفض ، إذ انخفضت الودائع إلى 10813446 مليون دينار في عام 2009 بعد ان كانت 20035698 مليون دينار في عام 2008 ولكن تحسنت بعد ذلك لتصل إلى 13797430 مليون دينار في عام 2011 مما انعكس ذلك على حجم القروض الممنوحة والتي انخفضت بدورها من 1504634 مليون دينار في عام 2008 إلى 609626 مليون دينار في عام 2009 واستمرت بالارتفاع لتستقر عند 783703 مليون دينار في عام 2011 .



الشكل ( 4 ) حركة الارصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية لمصرف الراجحي للمدة من ( 1995 - 2011 )

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2).

الجدول ( 2 ) بعض فترات الميزانية لمصرف الرافدين للمدة من ( 1995 - 2011 ) المبلغ (ملايين الدينارين)

السنة	مجموع الموجودات	معدل النمو المركب %	مجموع الودائع	معدل النمو المركب %	مجموع القروض	معدل النمو المركب %	مجموع الاستثمارات	معدل النمو المركب %	صافي الربح	معدل النمو المركب %
1995	234444		213284		25698		156356		2237	
1996	221132		196594		7273		180715		1295	
1997	349031		320616		4236		269856		3974	
1998	503145		453678		46070		411189		4170	
1999	676939		621009		20384		547136		8684	
2000	811724		751084		52459		664115		17185	
2001	1154377		1079418		71971		927280		20211	
2002	1546135		1478762		189083		125882 5		24450	
2003	1323962	194	1128805	23	72233	13	151515 5	32	25431	35
2004	1645822		1577931		186451		141372 1		25513	
2005	1947895 89		6976145		247046		173974 3		65573	
2006	2317607 64		1028763 1		367312		306654 6		32106 7	
2007	2452464 16		1518982 6		742685		210023 1		72733 3	
2008	2664206 53		2003569 8		150463 4		146204 4		17829 3	
2009	*187972 649		1081344 *6		*609626		195645 *7		26355 *6	
2010	2252380 *14		*126605 49		*694260		206500 *4		31116 *4	
2011	2313277 *00	101	*137974 30	36	*783703	22	213005 *6	6	36028 *3	45

\*المصدر : ( نصر حمود فهد ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، الطبعة الاولى ، 2009 ، اعتماد على بيانات للمدة 1995-2004 ) .

\*\*المصدر : مصرف الرافدين ، التقارير السنوية للمدة ( 2005 - 2008 )

$$x^- = \frac{\sum x^i}{n} = \frac{\text{مجموع القيم}}{5}$$

$$**** \text{ معدل النمو المركب بحسب المعادلة : } \left[ \left( \frac{Y_e}{Y_0} \right)^{\frac{1}{n-1}} \right] - 1 \times 100 = \text{معدل النمو}$$

ومن مؤشرات الاستقرار المصرفي الاخرى هي :

### 1- مؤشرات الربحية

مؤشر نسبة العائد إلى حق الملكية

المدة الاولى ( 1995 - 2003 ) : اظهرت بيانات الجدول رقم ( 3 ) ان صافي الربح إلى حق الملكية 1.1905 في عام 1995 أما في عام 2003 فقد بلغ 1.2641 والمدة المحصورة ما بين 1995 و 2003 شهدت تغيرات في هذا المؤشر إذ وصلت إلى اعلى مستوى لها في عام 1999 عندما بلغت حوالي 1.8114 ، وكان ذلك التحسن نتيجة ارتفاع مستوى صافي الربح الذي ارتفع من 2237 مليون دينار عام 1995 إلى 8684 مليون دينار عام 1999 .

المدة الثانية ( 2004 - 2011 ) : اما في عام 2004 فقد ارتفع مؤشر الربحية إلى 1.5102 نتيجة ارتفاع مستوى صافي الربح إلى 25513 مليون دينار عام 2004 وفي عامي 2006 و 2007 ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير جدا لتصل إلى 8.1354 و 9.7328 على التوالي وذلك بسبب الارتفاع الكبير في صافي الربح ، إذ ارتفعت من 65573 مليون دينار عام 2005 إلى 321067 مليون دينار في عام 2006 و 727333 مليون دينار في عام 2007 ، وكان سبب هذا التغير الكبير في صافي الربح يعود إلى ارتفاع حجم الإيرادات من 144911 مليون دينار عام 2005 لتصل إلى 411933 مليون دينار في عام 2006 و 885089 مليون دينار في عام 2007 ، ولكن ما لبثت حتى انخفضت هذه النسبة بشكل كبير وذلك لان الإيرادات تأثرت في عام 2008 لان حجم الاستثمارات انخفضت من 2100231 مليون دينار في عام 2007 لتصل إلى 1462044 مليون دينار في عام 2008 مما اثر على إيرادات الاستثمارات لتصل إلى 353116 مليون دينار عام 2008 بالمقارنة مع عام 2007 والبالغة 805431 مليون دينار ، هذا من جانب من جانب اخر فأن انخفاض الإيرادات صاحبه ارتفاع حجم المصروفات مما انعكس على صافي الربح حيث انخفضت من 727333 مليون دينار عام 2007 ليصل إلى 178293 مليون دينار عام 2008 . وبدأ المؤشر بالارتفاع ليصل إلى 5.2723 في عام 2010 وإلى 5.7822 في عام 2011 وذلك بسبب تحسن صافي الربح والذي ارتفع إلى 311164 مليون دينار في عام 2010 بعد ان كان 178293 مليون دينار في عام 2008 واستقر صافي الربح عند 360283 مليون دينار في عام 2011 .

### 2- مؤشرات السيولة

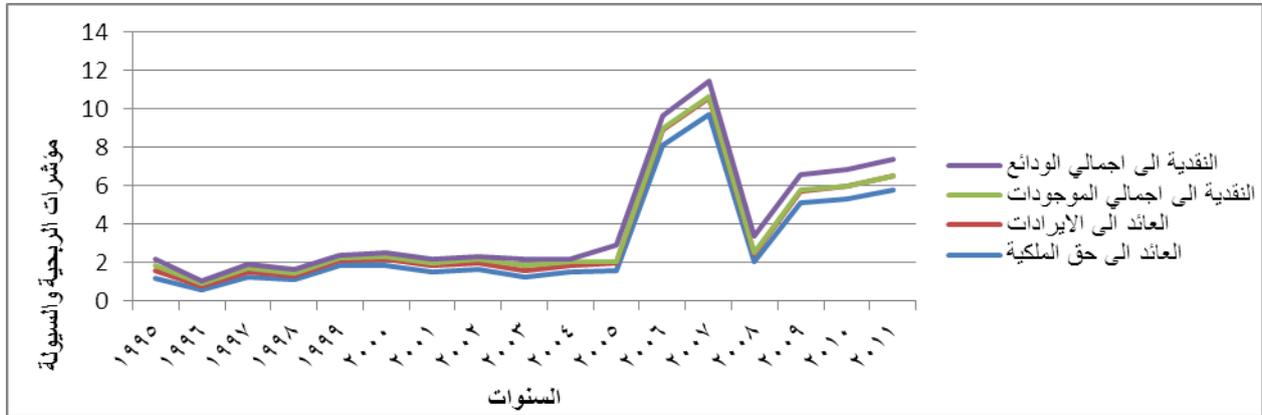
مؤشر النقدية إلى اجمالي الودائع

المدة الاولى ( 1995 - 2003 ) : اظهرت بيانات الجدول رقم ( 3 ) ان النقدية إلى اجمالي الودائع في عام 1995 قد بلغت 0.3201 و لم يختلف سلوك هذا المؤشر عن سلوك المؤشر السابق إذ انخفضت هذه النسبة من 0.3201 عام 1995 إلى 0.1652 في عام 1996 وبقيت عند مستوياتها المنخفضة حتى

تحسنت هذه النسبة عام 2003 لتصل إلى 0.3156، وجاءت تلك النتائج نتيجة لتذبذب حجم الودائع والنقدية خلال تلك المدة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية .

المدة الثانية ( 2004 - 2011 ) : اظهرت بيانات الجدول رقم ( 3 ) ان النقدية إلى اجمالي الودائع في عام 2004 قد بلغت 0.1788 ولكن ارتفع المؤشر وبشكل كبير ليصل إلى 0.8768 في عام 2005 وذلك بسبب ارتفاع حجم النقدية إلى 6116846 مليون دينار في عام 2005 بعد ان كانت 282258 مليون دينار في عام 2004 ، اما الودائع فقد ارتفعت وبنسبة كبيرة لتصل إلى 6976145 مليون دينار في عام 2005 بعد ان كانت 1577931 مليون دينار في عام 2004 ، وبقي المؤشر في نسب مرتفعة حتى انخفاض في عام 2009 ليصل إلى 0.8134 في عام 2009 نتيجة انخفاض حجم الموجودات إلى 187972649 مليون دينار في عام 2009 بعد ان كانت 266420653 مليون دينار في عام 2008 ، واستقر المؤشر عند 0.8244 في عام 2011 .

الشكل ( 5 ) مؤشرات الربحية والسيولة لمصرف الرافدين للمدة ( 1995 - 2011 )



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

الجدول ( 3 ) مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الرافدين للمدة من ( 1995 - 2011 )

معدل النمو المركب	مؤشر السيولة	معدل النمو المركب	مؤشر الربحية	
%	النقدية إلى اجمالي الودائع	%	العائد إلى حق الملكية	
	0.3201		1.1905	1995
	0.1652		0.5879	1996
	0.2059		1.2430	1997
	0.1656		1.1264	1998
	0.1619		1.8114	1999
	0.1751		1.8040	2000

	0.1691		1.4808	2001
	0.1551		1.6446	2002
0.17-	0.3156	0.75	1.2641	2003
	0.1788		1.5102	2004
	0.8768		1.5405	2005
	0.6669		8.1354	2006
	0.8639		9.7328	2007
	0.8782		2.0650	2008
	*0.8134		*5.0686	2009
	*0.8292		*5.2723	2010
24	*0.8244	21	*5.7822	2011

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

ونلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الأولى ( 1995-2003 )والمدة الثانية ( 2004-2011 ) نجد ان معدل نمو الربحية في المدة الثانية كان اكبر من المدة الاولى ، إذ كان معدل نمو العائد إلى حق الملكية في المدة الاولى 0.75% و ارتفع في المدة الثانية إلى 21% ، وبالنسبة معدل نمو العائد إلى الإيرادات كان -2% في المدة الاولى بينما اصبحت 10% في المدة الثانية وهذا يدل على التحسن الكبير في عوائد وربحية مصرف الرافدين خلال المدة الثانية ، اما مؤشر السيولة إذ بلغت نسبة نمو النقدية إلى اجمالي الموجودات في المدة الاولى -0.98% بينما انخفض معدل النمو في المدة الثانية إلى -16% ، اما معدل نمو النقدية إلى اجمالي الودائع بلغت 24% خلال المدة الثانية مقارنة مع المدة الاولى إذ بلغت -0.17% مما يدل على ارتفاع مؤشر السيولة لمصرف الرافدين خلال المدة الثانية اكثر من المدة الاولى .

ثانياً: تحليل الواقع المالي و المصرفي لمصرف التجاري العراقي للمدة ( 1995 - 2011 )

المدة الاولى ( 1995 - 2003 ) : اظهرت بيانات الجدول ( 4 ) ان صافي الربح في عام 1995 قد بلغ 86 مليون دينار وفي عام 2003 قد بلغ 967 مليون دينار وخلال المدة المحصورة ما بين 1995 - 2003 تغيرات كثيرة إذ انخفض كلا من حجم الودائع والقروض والاستثمارات لعام 1996 مقارنة مع عام 1995 ، إذ انخفضت الودائع من 3631 مليون دينار لعام 1995 إلى 3135 مليون دينار في عام 1996 مما اثر على حجم القروض الممنوحة إذ انخفضت إلى 280 مليون دينار في عام 1996 مقارنة مع عام 1995 إذ كانت 822 مليون دينار ، وانعكس بدورها على حجم الاستثمارات التي انخفضت إلى 1656 مليون دينار عام 1996 بعد ان كانت 1826 مليون دينار في عام 1995 ، ولكن بعد ذلك العام بدأت بالارتفاع كلا من

الموجودات والودائع والقروض والاستثمارات وبالتالي يزداد صافي الربح ، إذ ارتفع صافي الربح إلى 1000 مليون دينار عام 2000 وإلى 1231 مليون دينار في عام 2002 ولكن ما لبث ان انخفض في عام 2003 ليصل إلى 967 مليون دينار وذلك بسبب تعرض العراق إلى أزمة سياسية ، اما الودائع والقروض والاستثمارات فلم تتأثر وإنما استمرت بالنمو إذ ارتفعت الودائع من 16307 مليون دينار عام 2001 إلى 25021 مليون دينار عام 2003 مما انعكس على حجم القروض ارتفعت من 3895 مليون دينار عام 2001 إلى 5283 مليون دينار عام 2003 ، اما بالنسبة لحجم الاستثمارات فارتفعت من 12410 مليون دينار في عام 2001 لتصل إلى 23074 مليون دينار في عام 2003 .

المدة الثانية ( 2004 - 2011 ) : اظهرت بيانات الجدول ( 4 ) ان صافي الربح في عام 2004 بلغت 1415 مليون دينار ، وارتفعت حجم الاستثمارات وبشكل كبير في عام 2006 لتصل إلى 93512 مليون دينار بعد ان كانت 9806 مليون دينار عام 2005 مما انعكس على صافي الربح الذي ارتفع بدوره إلى 2100 مليون دينار في عام 2006 بعد ان كان 1659 مليون في عام 2005 ، اما بالنسبة لحجم الودائع استمر بالارتفاع ليصل اعلا مستوى له عام 2007 إلى 96559 مليون دينار ولكن بدأ بالانخفاض إلى 89338 مليون دينار عام 2008 واستمر الودائع بالانخفاض لتستقر عند 83430 مليون دينار عام 2011 وانعكس ذلك بدوره على كل من حجم القروض والاستثمارات إذ انخفضت حجم القروض الممنوحة إلى 6659 مليون دينار عام 2009 وإلى 359 مليون دينار عام 2010 لتستقر عند 829 مليون دينار في عام 2011 ، اما بالنسبة للاستثمارات فانخفضت من 159525 مليون دينار عام 2009 إلى 133588 مليون دينار عام 2010 لتستقر عند 115410 مليون دينار في عام 2011 ، وان الانخفاض في حجم القروض الممنوحة وحجم الاستثمارات ادت إلى انخفاض صافي الربح إلى 7979 مليون دينار عام 2011 بعد ان كانت 13934 مليون دينار عام 2010 .

الجدول ( 4 ) بعض فقرات الميزانية لمصرف التجاري العراقي للمدة من ( 1995- 2011 ) المبلغ (ملايين الدنانير)

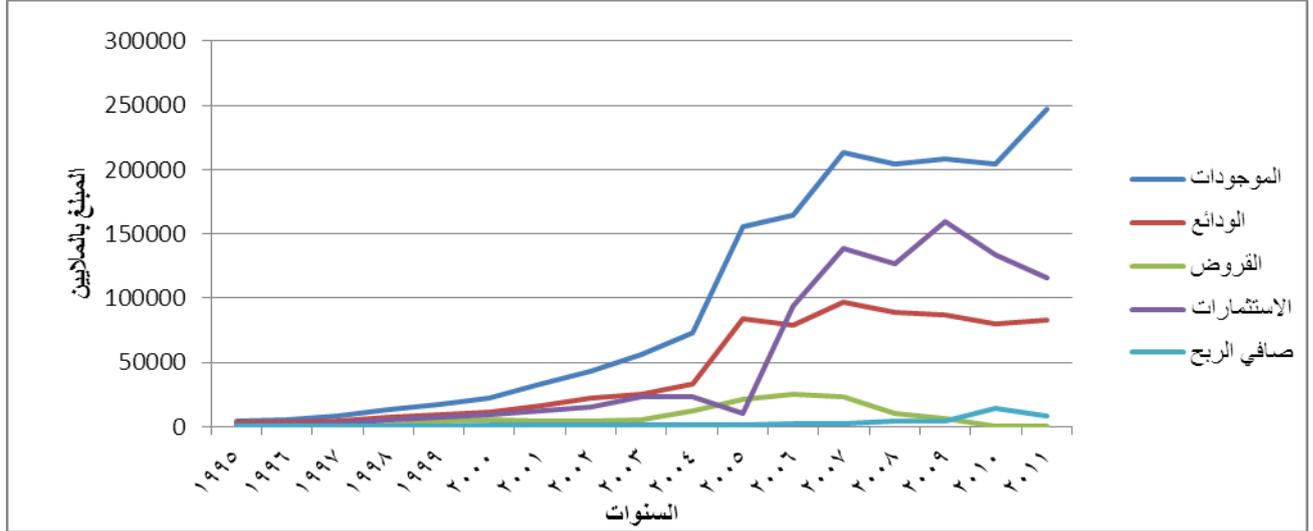
السنة	مجموع الموجودات	معدل النمو المركب %	مجموع الودائع	معدل النمو المركب %	مجموع القروض	معدل النمو المركب %	مجموع الاستثمارات	معدل النمو المركب %	صافي الربح	معدل النمو المركب %
1995	4182		3631		822		1826		86	
1996	4961		3135		280		1656		178	
1997	8061		4822		712		2755		248	
1998	13365		7608		1716		5023		372	

	756		7174		4225		9330		17598	199 9
	1000		9158		5697		1149 6		22072	200 0
	1159		12410		3895		1630 7		32769	200 1
	1231		15534		4457		2185 6		42681	200 2
35	967	37	23074	26	5283	27	2502 1	38	56578	200 3
	1415		22970		11961		3320 9		73465	200 4
	1659		9806		21719		8441 8		155584	200 5
	2100		93512		25170		7886 3		164594	200 6
	2407		138844		23282		9655 9		213176	200 7
	4263		126335		10132		8933 8		204674	200 8
	4288		159525		6659		8689 2		208304	200 9
	1393 4		133588		359		8027 2		204163	201 0
27	7979	25	115410	31-	829	14	8343 0	18	247446	201 1

\*المصدر : ( نصر حمود فهد ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، الطبعة الاولى ، 2009 ، اعتماد على بيانات للمدة 1995-2004 ) .

\*\*المصدر : المصرف التجاري العراقي ، التقارير السنوية للمدة ( 2005 - 2011 )

الشكل ( 6 ) حركة الارصدة المطلقة لعدد من فترات الميزانية لمصرف التجاري العراقي للمدة من ( 1995 - 2011 )



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 4 )

ونلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى ( 1995-2003 ) والمدة الثانية ( 2004-2011 ) نجد تراجع كل من الموجودات والودائع والقروض والاستثمارات وصافي الربح إذ انخفضت وبشكل كبير خلال المدة الثانية مقارنة مع المدة الاولى ، انخفضت الموجودات من 38% إلى 18% بينما انخفض معدل نمو الودائع من 27% إلى 14% ، اما بالنسبة لمعدل نمو القروض انخفضت وبشكل كبير من 26% إلى 31% ، ومعدل نمو الاستثمارات انخفض من 37% في المدة الاولى إلى 25% في المدة الثانية ، اما صافي الربح فقد انخفض من 35% إلى 27% ، ونلاحظ ان المدة الثانية قد انخفضت معدلات النمو في جميع المتغيرات مقارنة مع المدة الاولى مما نلاحظ التراجع الملحوظ لأداء المصرف التجاري العراقي للمدة الثانية . ومن مؤشرات الاستقرار المصرفي الاخرى هي :

#### 1- مؤشرات الربحية

##### مؤشر نسبة العائد إلى حق الملكية

المدة الاولى ( 1995 - 2003 ) : اظهرت بيانات الجدول ( 5 ) نسبة العائد إلى حق الملكية في عام 1995 بلغ 0.3017 بينما بلغت في عام 2003 هي 0.1846 ، إذ اظهر هذا المؤشر ارتفاعا متذبذبا ، إذ ارتفع من 0.3017 في عام 1995 إلى 0.4580 في عام 1999 ، وذلك نتيجة الزيادة الحاصلة في صافي الربح من 86 مليون دينار عام 1995 إلى 756 مليون دينار عام 1999 ، ليستقر عند 0.1846 في عام 2003 .

المدة الثانية ( 2004 - 2011 ) : اظهرت بيانات الجدول رقم ( 5 ) نسبة العائد إلى حق الملكية في عام 2004 بلغت 0.1127 ونلاحظ انخفاض نسبة المؤشر بسبب الزيادة الحاصلة في حقوق الملكية التي بلغت 12549 مليون دينار في عام 2004 أما في عام 2005 انخفض المؤشر وبشكل كبير ليصل إلى

0.0264 وذلك ؛ بسبب ارتفاع حق الملكية من 12549 مليون دينار في عام 2004 ليصل إلى 62661 مليون دينار في عام 2005 ، وبقيت النسبة منخفضة حتى عام 2010 إذ ارتفعت لتصل إلى 0.1474 نتيجة ارتفاع صافي الربح إلى 13934 مليون دينار بعد ان كان 4288 مليون دينار في عام 2009 ، و ما لبث ان انخفض صافي الربح مرة اخرى إلى 7979 مليون دينار في عام 2011 مما أدى إلى انخفاض المؤشر إلى 0.0590 .

## 2- مؤشرات السيولة

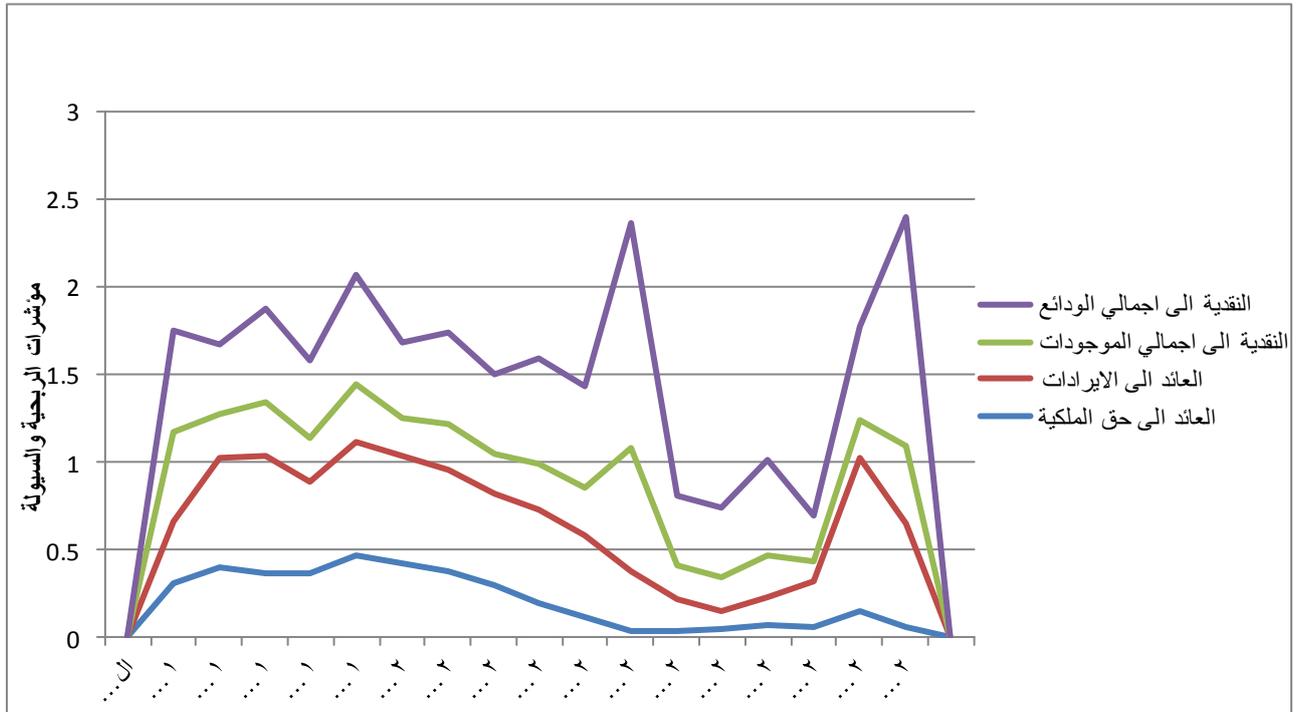
### مؤشر النقدية إلى اجمالي الودائع

المدة الاولى ( 1995 - 2003 ) : اظهرت بيانات الجدول ( 5 ) بلغت نسبة النقدية إلى اجمالي الودائع 0.5883 عام 1995 واستمر بتقلبات طفيفة بالارتفاع والانخفاض ليصل إلى 0.6258 في عام 1999 وذلك بسبب ارتفاع النقدية إلى 5839 مليون دينار في عام 1999 مقارنة مع 1998 والتي بلغت 3335 واستقرت في عام 2003 عند 0.6041 .

المدة الثانية ( 2004 - 2011 ) : اظهرت بيانات الجدول ( 5 ) نسبة النقدية إلى اجمالي الودائع بلغت 0.5861 عام 2004 ، لكنه شهد ارتفاعا كبيرا ليصل إلى 1.2879 عام 2005 بسبب ارتفاع حجم النقدية بشكل كبير ليصل إلى 108726 مليون دينار عام 2005 بعد ان كان 19464 مليون دينار عام 2004 ، وبعد ذلك العام انخفض هذا المؤشر ليصل إلى 0.4040 عام 2006 بسبب انخفاض حجم النقدية إلى 31861 مليون دينار ، واستمر هذا المؤشر بالانخفاض المتذبذب إلى ان عاود الارتفاع مرة اخرى ليستقر عند 1.3055 عام 2011 وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في النقدية إلى 108924 مليون دينار .

ويمكن توضيح مؤشرات الربحية والسيولة لمصرف التجاري العراقي من خلال الشكل ( 7 ) .

الشكل ( 7 ) مؤشرات الربحية والسيولة لمصرف التجاري العراقي للمدة ( 1995 - 2011 )



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 5 )

جدول ( 5 ) مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف التجاري العراقي للمدة من ( 1995 - 2011 )

السنوات	العائد إلى حق الملكية	معدل النمو المركب %	النقدية إلى إجمالي الودائع	معدل النمو المركب %
1995	0.3017		0.5883	
1996	0.3964		0.4006	
1997	0.3568		0.5282	
1998	0.3583		0.4383	
1999	0.4580		0.6258	
2000	0.4151		0.4231	
2001	0.3700		0.5193	
2002	0.2882		0.4470	
2003	0.1846	6-	0.6041	0.33
2004	0.1127		0.5861	
2005	0.0264		1.2879	
2006	0.0329		0.4040	
2007	0.0368		0.4067	
2008	0.0635		0.5460	
2009	0.0509		0.2666	
2010	0.1474		0.5329	
2011	0.0590	8-	1.3055	12

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)  
 ثالثا: قياس وتحليل اثر التغيرات في ادوات السياسة النقدية على الاستقرار المصرفي (لعينة من المصارف العراقية)  
 اولاً : مصرف الرافدين

باستخدام برنامج SPSS (virginal V. 17) لمقارنة تأثير المتوسطات باستخدام توزيع F distribution وبتطبيق MANOVA Table ( تحليل التباين المتعدد ) وتم اعتماد نموذج الخطي المتعدد المتغيرات ( GLM- Multivariate Procedure ) وتم تطبيق ذلك بواسطة الحاسوب الآلي وبعتماد درجة معنوية 0.10 اذ تم التوصل إلى النتائج الآتية فيما يتعلق بمصرف الرافدين . يوضح الجدول ( 6 ) تأثير كل من المتغيرات المستقلة على واحد او اكثر من المتغيرات التابعة

جدول ( 6 ) P. Value ( sig) لمصرف الرافدين

Y6	Y5	Y4	Y3	Y2	Y1	المتغيرات التابعة المتغيرات المستقلة
0.173	0.351	0.395	0.983	0.631	0.529	X1
0.286	0.053	0.476	0.204	0.116	0.725	X2
0.409	0.787	0.420	0.662	0.729	0.585	X3

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الجدول في أعلاه درجة المعنوية للمتغيرات المستقلة ( X3 ، X2 ، X1 ) على المتغيرات التابعة ( Y6 ، Y5 ، Y4 ، Y3 ، Y2 ، Y1 ) ومن خلال الفروض السابقة نجد ان درجة المعنوية لكل متغير مستقل على كل متغير تابع والتي تحدد مدى قبول الفرضية أو رفضها عند درجة معنوية 0.10 . ونلاحظ من الجدول في أعلاه ان جميع المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي ضعيف على المتغيرات التابعة ، إذ كانت درجة المعنوية أكبر من 0.10 ، ما عدا X2 ( سعر إعادة الخصم ) تؤثر على Y5 ( مؤشر الربحية ) حيث ان تأثير معنوي بمقدار 0.053 وهي اصغر من 0.10 وبذلك نقبل فرضية القبول لهذا المتغير ، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فأن درجة المعنوية اكبر من 0.10 وبذلك نقبل فرضية عدم القائلة بضعف اثر السياسة النقدية من قبل البنك المركزي على مصرف الرافدين .

ثانيا : المصرف التجاري العراقي

باستخدام برنامج SPSS (virginal V. 17) لمقارنة تأثير المتوسطات باستخدام توزيع F distribution وبتطبيق MANOVA Table ( تحليل التباين المتعدد ) وتم اعتماد نموذج الخطي المتعدد المتغيرات ( GLM- Multivariate Procedure ) وتم تطبيق ذلك بواسطة الحاسوب الآلي وبعتماد درجة معنوية 0.10 اذ تم التوصل إلى النتائج الآتية فيما يتعلق بمصرف التجاري العراقي . يوضح الجدول ( 7 ) تأثير كل من المتغيرات المستقلة على واحد او اكثر من المتغيرات التابعة

جدول ( 7 ) P. Value ( sig) لمصرف التجاري العراقي

Y6	Y5	Y4	Y3	Y2	Y1	المتغيرات التابعة المتغيرات المستقلة
0.073	0.165	0.726	0.088	0.239	0.382	X1
0.262	0.564	0.192	0.066	0.392	0.448	X2
0.974	0.009	0.611	0.100	0.292	0.485	X3

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الجدول في أعلاه درجة المعنوية للمتغيرات المستقلة ( X1 ، X2 ، X3 ) على المتغيرات التابعة ( Y1 ، Y2 ، Y3 ، Y4 ، Y5 ، Y6 ) ومن خلال الفروض السابقة نجد درجة المعنوية لكل متغير مستقل على كل متغير تابع إذ تحدد مدى قبول الفرضية أو رفضها عند درجة معنوية 0.10. و نلاحظ من الجدول في أعلاه ان أكثر المتغيرات المستقلة ليس لها تأثير معنوي على المتغيرات التابعة ، ما عدا X1 ( عمليات السوق المفتوحة ) تؤثر على Y3 ( مجموع القروض ) إذ لها تأثير معنوي بمقدار 0.088 و X1 تؤثر على Y6 ( مؤشر السيولة ) إذ لها تأثير معنوي بمقدار 0.073 ، و X2 ( سعر إعادة الخصم ) تؤثر على Y3 ( مجموع القروض ) إذ لها تأثير معنوي بمقدار 0.066 و كذلك X3 ( نسبة الاحتياطي القانوني ) تؤثر على Y5 ( مؤشر الربحية ) إذ ان تأثير معنوي بمقدار 0.009 و X3 ( نسبة الاحتياطي القانوني ) تؤثر على Y3 ( مجموع القروض ) إذ لها تأثير معنوي بمقدار 0.10 و هي جميعها اصغر ومساوية من 0.10 وتقبل فرضية القبول ، اما باقي المتغيرات فقد كانت درجة المعنوية أكبر من 0.10 وبذلك نقبل فرضية عدم القائله بضعف تأثير السياسة النقدية من قبل البنك المركزي على مصرف التجاري العراقي . ورغم اصدار قوانين جديدة للبنك المركزي وظهور ادوات جديدة الا ان ادوات السياسة النقدية بقيت غير فعالة وذلك بسبب مجموعة من المعوقات او الصعوبات التي تعترض اصلاح السياسة النقدية مما تتمثل بالتالي:-

#### 1- تضخم مقدار الكتلة النقدية

ان الاصدار النقدي الجديد الذي قام به البنك المركزي العراقي والذي جاء كضرورة لمواجهة مشاكل تبديل العملة العراقية السابقة بالعملة الجديدة وتمويل مشاريع التنمية وتمويل اجهزة الدولة بالموارد النقدية اللازمة ادى إلى ان يكون الاصدار النقدي الكبير معوق رئيسي للسياسة النقدية في السيطرة على مناسيب العرض النقدي وفي وقت يفتقر الاقتصاد العراقي إلى بيئة استثمارية حقيقية لها القدرة على توظيف هذا الكم الهائل للنقود المعروضة.

#### 2- ضيق الجهاز المصرفي الخاص

يقوم البنك المركزي بممارسة وظائفه واستخدام أدواته ضمن بيئة مصرفية خاصة ومحدودة، وبالرغم من ارتفاع عدد المصارف للقطاع الخاص مقارنة مع مصارف القطاع العام لا تشكل الاهمية النسبية لمجموع موجودات القطاع الخاص إلى اجمالي موجودات الجهاز المصرفي التجاري العراقي اكثر من (15%) كذلك فان الاهمية النسبية لمجموع ودائع مصارف القطاع الخاص لا تشكل اكثر من (6%) من اجمالي ودائع الجهاز المصرفي العراقي ، فضلا عن انخفاض رؤوس اموال هذه المصارف مقارنة مع المصارف العربية ، أن هذه المحدودية في هيكل الجهاز المصرفي الخاص قد تشكل عائقاً امام انتقال آثار السياسة النقدية .

#### 3- محدودية السوق المالية والنقدية:

على الرغم من إنشاء سوق بغداد للأوراق المالية في عام 1992 وحتى الوقت الراهن، لا يزال غير مكتمل الشروط كسوق ثانوي يسهم بتوسيع حركة التداول للأوراق المالية ، وهو ما يشكل عيباً على استخدام الادوات غير المباشرة للبنك المركزي العراقي ولاسيما عمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم .

#### 4- ارتفاع معدلات البطالة

يشكل ارتفاع معدلات البطالة احد القيود على السياسة النقدية للبنك المركزي خاصة في ظل التوجه نحو سياسة نقدية مقيدة لتوسع المعروض النقدي وهو ما قد يتعارض مع سياسات الاستثمار التي يحتاج

اليها البلد في الوقت الحاضر وذلك من أجل استيعاب العمالة العاطلة التي وصلت نسبتها بين (30% - 72%) من إجمالي قوة العمل حسب التقديرات المحلية والدولية.

## المبحث الخامس

### أولاً : الاستنتاجات

1- عدم استقرار النظام المصرفي الذي يعد امراً ضرورياً لانسياب النشاط الاقتصادي وحمايته من العواقب الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالنظر إلى دور الجهاز المصرفي المهم في الاقتصاد الحديث.

2- ضعف أدوات السياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي العراقي وذلك بسبب :

a. محدودية سوق بغداد للأوراق المالية إذ لا يزال غير مكتمل الشروط كسوق ثانوي يساهم بتوسيع حركة التداول للأوراق المالية وهو ما يشكل عبئاً على استخدام الأدوات غير المباشرة للبنك المركزي العراقي ولا سيما عمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم .

b. ضعف نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في التأثير في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، وذلك لأن المصارف التجارية في العراق تتمتع بسيولة مرتفعة بسبب ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير .

3- ضعف تأثير أدوات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي وذلك بسبب تضخم مقدار الكتلة النقدية وضيق الجهاز المصرفي العراقي ومحدودية السوق المالية والنقدية وارتفاع معدلات البطالة ، كل هذه المعوقات أدت إلى ضعف تأثير إجراءات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي .

### ثانياً : التوصيات

1- العمل على تطوير أنظمة وتعليمات السلامة المصرفية اللازمة لدعم الاستقرار المصرفي والمحافظة على استمرارية في مواجهة الازمات .

2- تفعيل أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي المتبعة حالياً لتحديث وتطوير وزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية في العراق لمواكبة التطورات في الأسواق العالمية ، و تطوير الدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي العراقي على المصارف العراقية من حيث مدى التزامها بالأنظمة والقوانين و تنشيط و تفعيل القطاع المصرفي بما يخدم بناء قاعدة تحتية مصرفية تواكب تطور المصارف الدولية .

3- تحفيز المصارف بالتوجه نحو السوق لإسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج المحلي الإجمالي والتصدي لأوجه البطالة والركود الاقتصادي وتوسيع الجهاز المصرفي العراقي الذي يشكل عائقاً أمام انتقال آثار السياسة النقدية مما يساعد على تعزيز الاستقرار المصرفي للبلاد .

### المصادر

أ- الكتب العربية

1- الجنابي و ارسلان ، هيل عجمي و رمزي ياسين يسع ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر عمان ، الطبعة الاولى ، 2009 .

2- الدسوقي ، إيهاب ، النقود والبنوك والبورصة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية 2010.

- 3- القرشي ، مدحت محمد ، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل ، عمان ، طبعة الاولى ، 2007 .
- 4-حماد ، طارق عبد العال ، حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ والتجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 .
- 5- حداد و هذلول ، أكرم و مشهور ، النقود والمصارف ( مدخل تحليلي ونظري ) ، دار وائل للنشر عمان ، الطبعة الثانية ، 2008 .
- 6- فهد ، نصر حمود ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2009 .
- 7- ماير ،توماس و اخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق ، دار المريخ ، الرياض ، 2002 .
- ج- الرسائل والاطاريح
- 1- ناصري ،وهيبة ، دور حوكمة البنوك في استقرار السوق المالي ، رسالة ماجستير ، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر ، 2009 .
- د- البحوث والدراسات والندوات
- 1- بندر ،رجاء عزيز ، استهداف التضخم ( دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية ) ، بحث صادر عن البنك المركزي العراقي ، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية ، 2012 .
- و- الاصدارات والنشرات الرسمية
- 1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقارير السنوية للفترة من 2002 - 2011 .
- 2- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، 2010 .
- 3- مصرف الرافدين ، التقارير السنوية للفترة من ( 2005 - 2008 ) .
- 4- مصرف التجاري العراقي ، التقارير السنوية للفترة من ( 2005 - 2011 ) .
- ثانيا : المصادر باللغة الانكليزية

A : BOOKS

- 1- Arnold ,Roger A. , "Macroeconomics" , 9th Edition , McGraw-Hill , 2010.  
Olivier, "macroeconomics" ,4thEdition , McGraw-Hill , 2006.
- 2-Blanchard,
- 3- Brigham & Michael ,Eugene F., & Ehrhardt, C., "Financial Management Theory and Practice" , R.R. Donnelley Willard, 11<sup>th</sup> Edition, 2005)
- Boyes ,Melvin , " Principles of Macroeconomics" , 8th Edition ,  
4- 2011.
- 5- Hubbard& O Brien, R. Glenn & Anthony Patrick , " Macroeconomics" , 3rd  
. Edition, 2010.

- 6- Hempel & simonson , George & Donald & Alan coleman , " Bank Management , John Wiley & Son's Inc , 4th Edition , 1994 .
  - 7- Kiso & etal , " intermaida accounting" , 14<sup>th</sup> Edition , McGraw-Hill , 2012 .
  - 8- Ketkar& Ratha, Suhas & Dilip , "Innovative Financing for development" , 1st Edition ,2009 .
  - 9- McConnell & L. Brue ,Campbell & Stanley , " Macroeconomics ' Principles, Problems, and Policies" , 16<sup>th</sup> Edition , 2005.
  - 10- paula & William ,Samuelson & Nord Hans D , " Economics", 19th Edition , M C Graw-Hill Education , 2005.
  - 11- Smith ,Gary, "mon, Banking and Financial intermediation " , Canada ,1995.ey
  - 12- Woodford , Michael , " interest &prices foundations of a theory of monetary policy" , 2003 .
- B : Magazine article and Work paper**
- 1- Alexander, William E. , Correlations Between Real Rates & output In :(Dynamic international economy Activity) , IMF , work paper , Dec, 1998.
  - 2- Bilbie & Straub ,Florin & Roland , " Asset-Market Participation Monetary Policy Rules and the Great Inflation" , IMF , Work paper , 2006.
  - 3- Dadush& Brahemat, Uri & Milan, expected reversal of capital flows, internationa Monetary Fund (IMF), Journal of Finance and Development, Volume 32, Number 4, Washington, 1995.
  - 4- Jokipii& Monnin, Terhi & Pierre , " The impact of banking sector stability on the real economy" , Journal of International Money and Finance , Number 32 , 2013.